التنمية المكانية 2013-2017

بغداد تشرين الثاني 2012

1.1 المقدمة

يعد البعد المكاني للتنمية عنصرا هاما في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، فالتخطيط المكاني هو الاسلوب الذي يوازن بين معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية عموما في مناطق البلد الواحد ، وهو الاسلوب الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية على الاقاليم والمحافظات مما يعظم من عوائد استغلال الموارد المتاحة وبالتالي فانه الاسلوب الامثل للتعامل مع عدم الانصاف والعدالة في توزيع ثمار التنمية وفي تقليل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مناطق البلد المختلفة وهو الاسلوب الذي من خلال تطبيقه السليم يفرض منظومة حضرية موزعة بشكل هرمي مقبول لها مدلولات ايجابية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

اضافة الى ما تقدم فان البعد المكاني للتنمية من شأنه تأمين مشاركة اكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية، اي ان التنمية المكانية هي الاقرب الى مفهوم استدامة التنمية لقدرتها وفاعليتها الكبيرة في احتواء المحاور الثلاث للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ان دور المكان يتعزز في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة اذا كانت هناك امكانات وفرص تنموية منتشرة في مختلف مناطق البلد مما يعزيز من فرص التخصص المكاني كما هو الحال في تنوع البنية المكانية في العراق وما ينجم عن ذلك من امكانات لانتهاج سياسات وانماط تنموية متنوعة في محافظات العراق .

2.1 واقع ومؤشرات التنمية المكانية في العراق

سعت سياسات التنمية المكانية ومنذ اربعة عقود الى تقليل التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف والى بناء هيكل حضري اكثر توازنا من خلال استثمار مرتكزيها الاساسيين وهما "الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" . الكفاءة الاقتصادية في توقيع المشاريع التنموية وفق الميزة النسبية للمكان والعدالة الاجتماعية في تحقيق وايصال خدمات البنية التحتية والاجتماعية الى مختلف محافظات واقضية ونواحي العراق في الحضر والريف ،غير ان واقع ومؤشرات التنمية لازالت تظهر نسبا من الحرمان والتفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات ، ويمكن تأشير ذلك من خلال :

1.2.1 التفاوت المكاني للتنمية

يتميز واقع التنمية المكانية في العراق باستمرار وجود التفاوت المكاني وان هناك تركز واضح في مستويات التطور الأقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المحافظات وبالاحرى المدن ، مما ولّد تنامي في حركة الهجرة الكبيرة نحو المراكز.

وما ترتب على ذلك من انعكاسات على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً ، حيث إن مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الأقتصادي وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو من المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الأقتصادية والاجتماعية.

وتظهر نتائج تحليل لمدخلات عدد من المؤشرات القطاعية الانتاجية والخدمية، الجدول رقم 1، اذ ان محافظة بغداد حازت على اعلى مرتبة من خلال تحقيق اعلى رقم قياسي في التنمية القطاعية الانتاجية (الصناعية والزراعية) فيما كانت مرتبة محافظة المثنى هي الاقل وبذلك تكون هي الاولى ضمن سلم اولويات التنمية القطاعية الانتاجية التي ينبغي توجيه التنمية لها وفق ميزاتها المكانية ومقومات امكانيات التنمية فيها ، مثل صناعات السمنت في بادية السماوة فضلا عن الصناعات النفطية اذ يمر الخط الاستراتيجي في المحافظة ويمكن دراسة امكانية اقامة مصافي نفطية فيها، ومن ناحية القطاع الزراعي فان من المهم السعي الى تعزيز التنمية الزراعية في المحافظة في ضوء امكانيات التنمية الزراعية فيها.

اما على مستوى سلم اوليات التنمية لخدمات البنية التحتية فيلاحظ ان محافظات اربيل وبغداد والبصرة والسليمانية ونينوى حصلت على مراتب متقدمة من خلال تحقيق اعلى ارقام قياسية ، وجاءت محافظات بابل وواسط والديوانية والمثنى بادنى المراتب مقارنة مع غيرها من المحافظات اذ سجلت ارقاما قياسية سلبية وبذلك فينبغي ان تكون لها الاولوية في التنمية لخدمات البنية التحتية .

جدول 1 الارقام القياسة لسلم اوليات التنمية المكانية

GOV	الرقم القياسي للتنمية القطاعية الانتاجية
بغداد	243.572669
البصرة	87.55542484
نينوى	213.001454
كركوك	61.68304901
السليمانية	139.4623866
دهوك	38.6851684
اربيل	167.5152235
صلاح الدين	60.65754364
ديالى	73.64343439
الانبار	42.90879546
بابل	92.60291018
كربلاء	56.61429641
النجف	72.52204527
واسط	110.5827769
الديوانية	81.35037584
المثنى	29.88197117
ذي قار	85.03843283
ميسان	57.30779436

GOV	الرقم القياسي لتنمية قطاع الخدمات
بغداد	34.82203831
البصرة	34.91780585
نينوى	6.829276829
كركوك	9.848053676
السليمانية	26.02974045
دهوك	31.1374998
اربيل	35.18339785
صلاح الدين	1.332181918
ديالى	5.829018587
الانبار	8.853506208
بابل	-16.52178222
كربلاء	21.88004078
النجف	13.10045958
واسط	-4.313054898
الديوانية	-2.399354186
المثنى	-1.923977389
ذي قار	6.390889669
ميسان	1.302166774

كما تؤكد مؤشرات الانفاق هذا التباين المكاني بين محافظات العراق، الشكل رقم 1، اذ ان نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن 3000 دينار تقترب من 40% في محافظات مثل المثنى وذي قار فيما تقل هذه النسبة عن 2 % في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وهي نسب اقل من المستهدف وطنيا على مستوى العراق وتعكس القدرة الشرائية والوضع الاقتصادي العام للسكان في محافظات اقليم كردستان مقارنة بالمحافظات الاخرى .

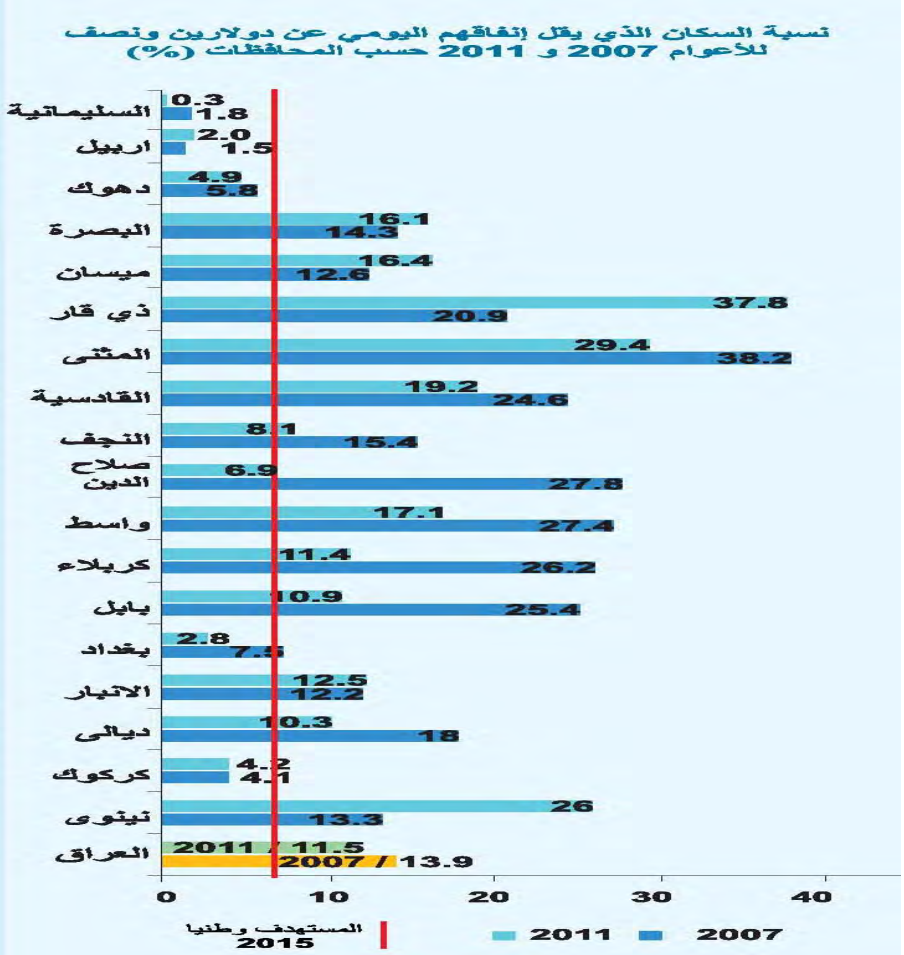

الشكل رقم 1 التفاوت المكاني في نسب الانفاق في محافظات العراق

وللحد من التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات استحدث العراق برنامجا خاصا لتنمية الاقاليم والمحافظات عام 2006 بدء ب 2.5% من اجمالي الموازنة الاستثمارية عام 2006 ليشكل حوالي 20% من الموازنة الاستثمارية لعام 2012، اذ ركز هذا البرنامج على الخدمات والانشطة المحلية معتمدا في توزيع تخصيصاته على الحجوم السكانية للمحافظات، اعقبه اعتماد مؤشر دستوري اخر وهو تخصيصات البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز والمشتقات النفطية ، اذ يظهر الشكل نمو حصة محافظة البصرة التي تمثل الثقل الاساسي في انتاج النفط والمساهمة في التصدير من التخصيصات لتصل الى المرتبة الاولى متقدمة على بغداد رغم ثقلها السكاني.

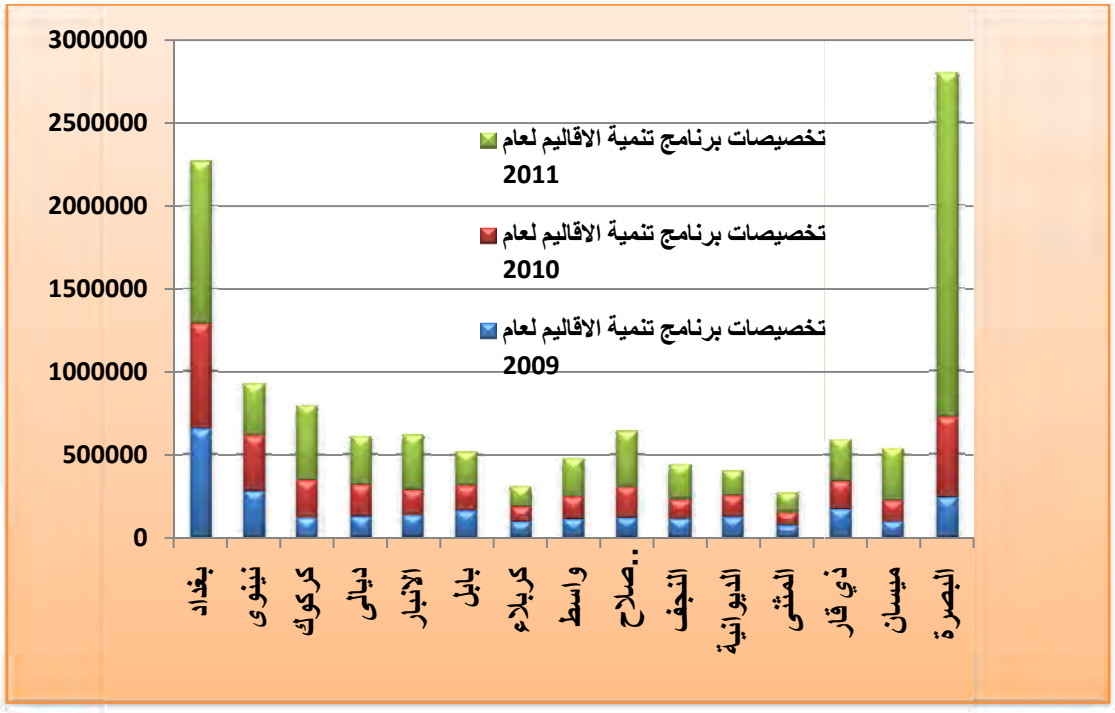

الشكل رقم 2 التباين والتوازن المكاني لبرنامج تنمية الاقاليم للفترة من عام 2009-2011

كما تم تأشير السعي الى تقليل التفاوت التنموي ضمن المحافظة الواحدة من خلال قيام المحافظات بتوزيع تخصيصات المشاريع ذات الطبيعة المحلية وفق الحجوم السكانية للاقضية والنواحي مع تخصيص 20% من البرنامج الاستمثاري للمحافظة للمشاريع العامة التي بعدها المكاني يشمل المحافظة بأكلمها او تخدم مجموعة من الوحدات الادارية ،. ويمكن ايراد الجدول رقم 2 الذي يظهر التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثماري "تنمية الاقاليم" لمحافظة البصرة كنموذج وسعي المحافظة الى توزيعه وفق النسب السكانية مع تخصيص حوالي 23% من الموزانة الى المشاريع ذات المدى المكاني الاوسع الذي يشمل اكثر من وحدة ادارية ويخدم محافظة البصرة بشكل عام.

جدول 2 التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستمثارية لمحافظة البصرة لعام 2012

ت	المنطقة	الكلفة الكلية	التخصيص لعام ٢٠١٢	النسبة	توزيع التخصيصات بعد استبعاد كلفة المشاريع العامة	النسب لمكلية الاقضية والنواحي البصرة
١	عام	٣٨٩٠١٢	١٣٢,١٤٣	%٢٣		
٢	المركز	٥٦٧,٠٦٩	١٧١,١٩١		%٤٣,٢٥	٤٣,٣
٣	الزبير	١٧٥,٤٨٤	٥٠,٨٠٩		%١٢,٤٢	١٣,٦
٤	القرنة	٥٥,٩٦٨	٢٧,٩٤٢		%٤,٢٨	٤,٨
٥	المدينة	٣٨,٨٦٥	١٧,٠١٧		%٢,٩٧	٢,٨
٦	شط العرب	٧٠,٦٤٨	٢٧,٠٨٠		%٥,٤٠	٤,٨
٧	ابو الخصيب	٧٨,٦٣٥	٣٨,١٦٠		%٦,٠١	٢,٧
٨	الفاو	١٥,٣٨٦	١١,٥٠٩		%١,١٨	١,٤
٩	سفوان	٤٥,٥٠٠	٣,٠٠٠	%٧٧	%٣,٤٨	٢
١٠	ام قصر	٣٢,٥٣٠	١٤,٣٧١		%٢,٤٩	٢,١
١١	الدير	٤٤,١١٠	١٧,٥٢١		%٣,٣٧	٣,٨
١٢	الامام القائم	١٨,١٨٣	٩,٥٠٤		%١,٣٩	١,٤
١٣	عزالدين سليم	٣٣,٦٤٩	٢٠,٦٨٩		%٢,٥٧	٣,١
١٤	الامام الصادق	٣٤,٢٥٣	١٢,٤٧١		%٢,٦٢	٢,٤
١٥	النشوة	٣٦,٨٨٥	٧,٩٣٤		%١,٨٢	١,٢
١٦	الهارثة	٦٠,٨٠٧	٢٨,٥١٢		%٤,٦٥	٥,٦
	المجموع	١,٦٩٦,٩٨٤	٦٠٦,٥١٢	%١٠٠	%١٠٠	١٠٠

2.2.1 الحرمان المكاني

تظهر مؤشرات التنمية ان هناك تفاوتا في نسب الحرمان بين محافظات العراق الامر الذي يوجب السعي الى رفع هذه المؤشرات الى المستهدف وطنيا لتحقيق الانصاف والعدالة بين المحافظات وبالتالي على المستوى الوطني .

ويلاحظ من خلال الشكل رقم 3 التباين المكاني لنسب وفيات الاطفال الرضع والتي تؤشر ان معظمها فوق الخط الاحمر المستهدف وطنيا ما عدا محافظة السليمانية التي كانت جيدة واشرت نسبة وفيات اطفال لتصل الى 23.9 لكل 1000 مولود و هي نسبة تقترب من المستهدف وطنيا.

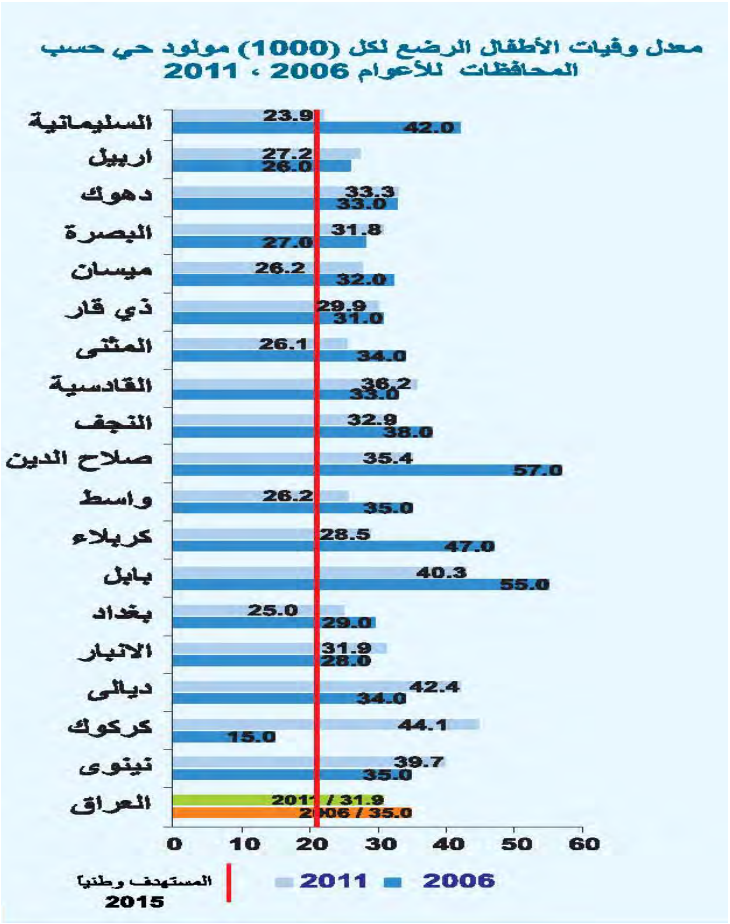

الشكل رقم 3 التباين المكاني لنسب الحرمان (الصحة) من خلال مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع

اما في مجال التباين المكاني في البنية التحتية فيظهر مؤشر الحصول على الماء الصالح للشرب وهو احد المؤشرات الرئيسة المهمة المعبرة عن قطاع البنية التحتية الاساسية للتنمية المكانية في المحافظات فيظهر تباينا كبيرا بين المحافظات ففي محافظة المثنى يكاد يكون نصف السكان فقط يمكنهم الحصول على الماء الصالح للشرب عام 2006 ثم ارتفعت الى 78% عام 2011 مقارنة بمحافظات اخرى تقترب من المؤشر المستهدف وطنيا وهو 100% ، وكما في الشكل رقم 4.

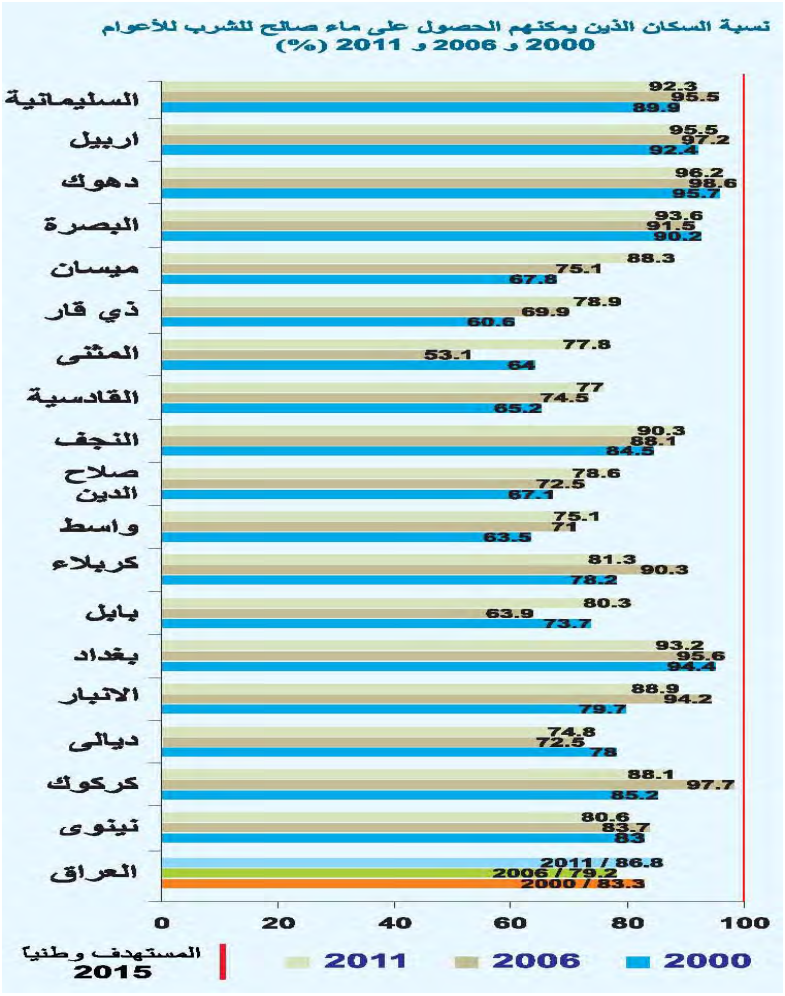

الشكل رقم 4 التباين المكاني لنسب الحرمان (البنية التحتية) من خلال مؤشر نسب السكان الذين يمكنهم الحصول على ماء صالح الشرب

ومن الجدير بالذكر ان احدث بيانات نشرت عام 2012 عن الحرمان المكاني والتي اعتمدت المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007 ، تظهر ان مشكلة السكن عامة تعاني منها معظم المحافظات اذ ان محافظات القادسية وذي قار وميسان هما الاكثر حرمان بنسب تصل الى 45% فيما كانت محافظة الانبار هي الاقل حرمانا بنسبة تصل الى 5% فقط وهذا مؤشر جيد بالنسبة الى محافظة الانبار. واما التباين المكاني في نسب الحرمان من التعليم فكانت النسبة الاكبر في محافظتي كربلاء وميسان اذ بلغت اعلى من 50% . ونسبا عالية من الحرمان لمحافظة ميسان في مجال الصحة بلغت اكثر من 50% ايضا مقارنة بباقي محافظات العراق التي كانت بنسب اقل.

اما على مستوى الوضع الاقتصادي العام الذي شمل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، الشكل رقم 5، فقد اظهر التفاوت الكبير في نسبة الاسر المحرومة حسب المحافظات، حيث إن أقل المحافظات حرمانا هي محافظة الانبار (10%) فيما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان بلغت 56%. كما تعد نسب الحرمان في محافظات ذي قار والقادسية والمثنى مرتفعة ايضاً حيث تتراوح بين 41% و50%. ،

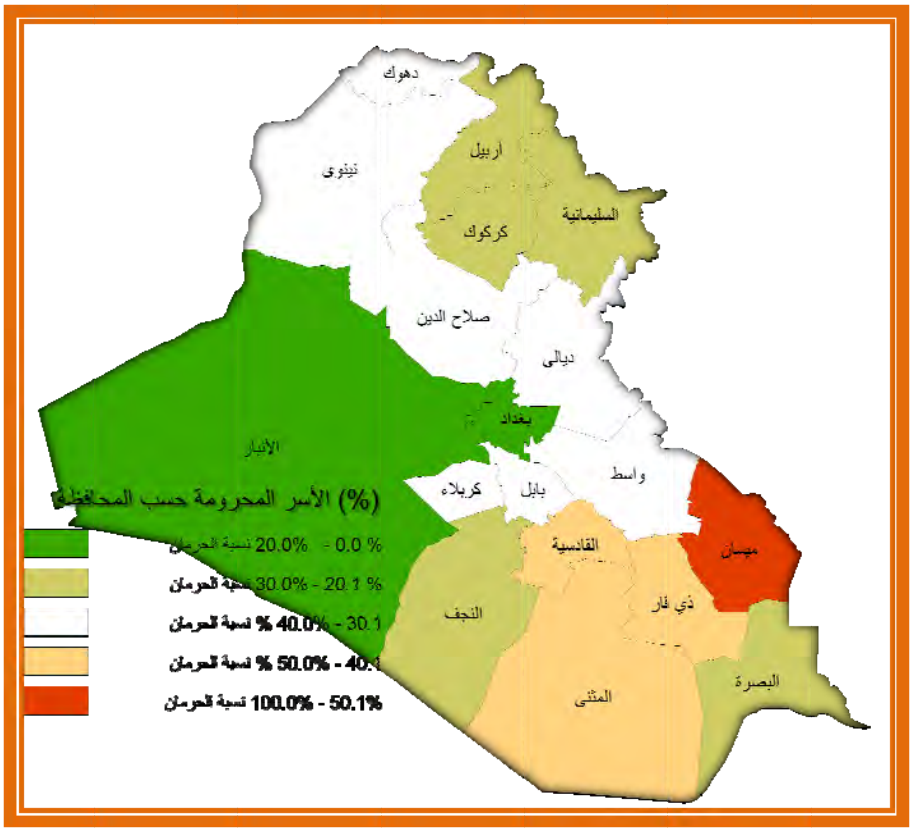

الشكل رقم 5 نسب الاسر المحرومة وفق المؤشرات المعلنة عام 2012

3.2.1 التباين المكاني بين الريف والحضر

يرتبط مستوى المعيشة في العراق إلى حد كبير مع درجة التحضر. فبوجه عام تعاني المناطق الريفية من أعلى درجات الحرمان ويتجه الحرمان للإنخفاض كلما كبر حجم التجمع السكاني ليصل أدنى مستوياته في المدن الكبيرة مما شكل دافعا مهما للهجرة الداخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة وخاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

كما ساهمت العديد من الاجراءات القسرية الى تدهور الريف والقرى الريفية مثل عملية تجفيف الاهوار في التسعينيات من القرن الماضي والتي صاحبتها حركة نزوح كبيرة لسكان قرى المنطقة نتيجة نقص المياه التي تعتمد عليها معيشتهم ، الشكل رقم 6.

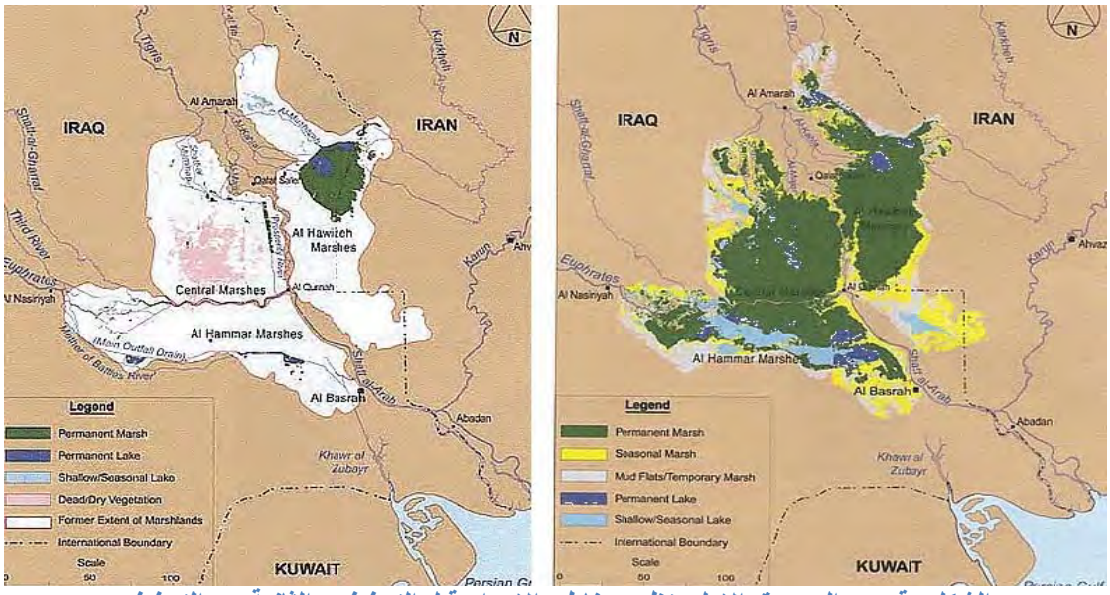

الشكل رقم 6 الصورة الاولى تظهر مناطق الاهوار قبل التجفيف والثانية بعد التجفيف

و تظهر احدث المؤشرات المعلنة عام 2012 ، الشكل رقم 7، ان المناطق الريفية تعاني من الحرمان بمستويات اعلى مقارنة بالمدن اذ ان درجة الحرمان تصل الى 58% للريف مقارنة 17% للحضر وفق دليل مستوى المعيشة فيما تتباين بقية الميدانين الاساسية مؤشرة ارجحية واضحة للحضر على الريف.

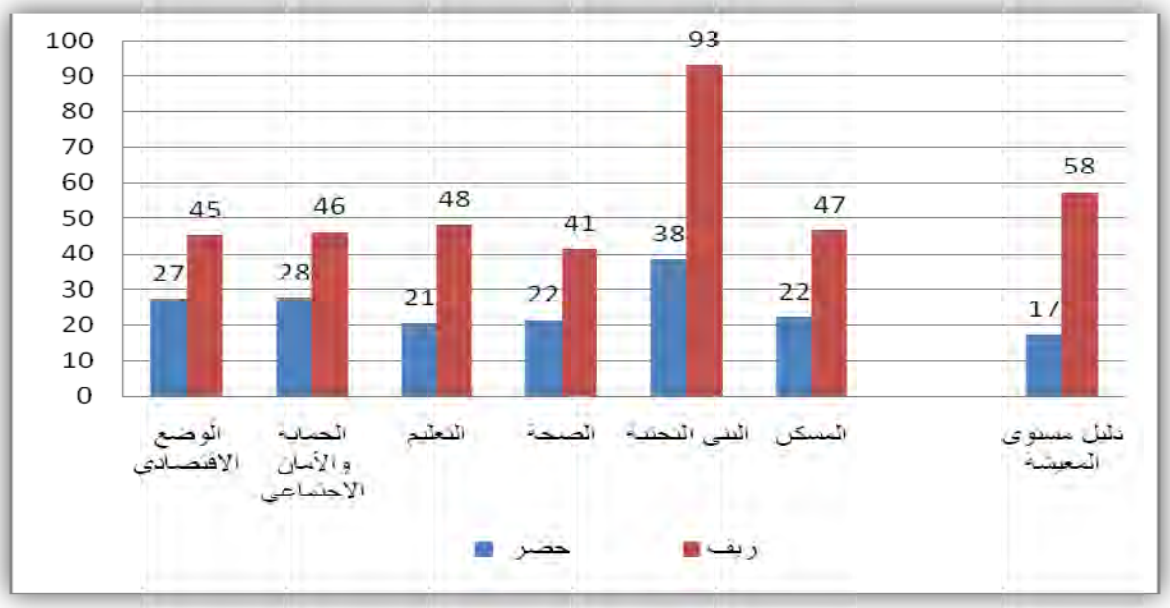

الشكل رقم 7 التباين المكاني بين الحضر والريف وفق مؤشرات الحرمان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

ويمكن ان تسهم مثل هذه المؤشرات في دراسات التنمية المكانية الريفية عند اعداد المخططات الاساس للتنمية الريفية للمحافظات ، كما في الشكل رقم 8، والتي تشير الى خطة للتنمية الريفية المكانية لمحافظة كربلاء كاحد الامثلة العملية ، والتي تهدف الى تحديد القرى المرشحة للتطوير من اجل ايصال الخدمات للريف ولتكون نموذجا يمكن اعتماده في بقية المحافظات.

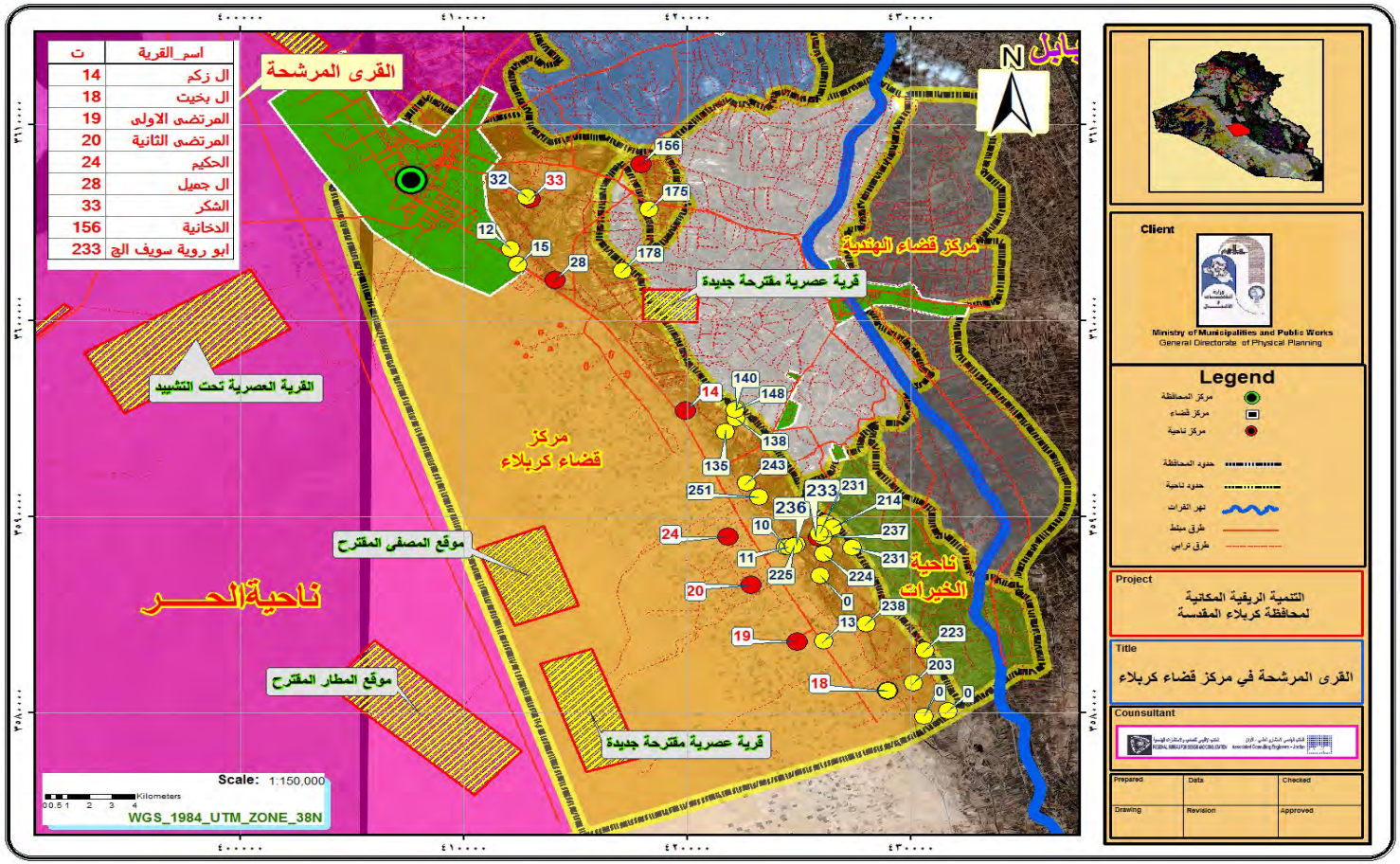

ت	اسم_القرية
14	ال زكم
18	ال بخيت
19	المرتضى الاولى
20	المرتضى الثانية
24	الحكيم
28	ال جميل
33	الشكر
156	الدخانية
233	ابو روية سويف الج

الشكل رقم 8 مخطط للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في كربلاء

4.2.1 فقدان التراتبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية

سبق وان اظهر نموذج الأقتصاد المكاني في العراق استمرار سيطرة بغداد كمدينة مهيمنة على مستوى الهيكل الحضري على باقي مدن العراق لعام2007 وأصبح هو الصفة المهيمنة والذي أفرزته معظم نتائج الخطط التنموية ، و قد بلغت نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد 6/1 مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة 2/1 التي حددتها قاعدة زيف المعروفة .

وتظهر تطبيقات التراتب الهرمي في معظم المحافظات تركزا للسكان في مدينة رئيسية مهيمنة ، اذ ان النظام الحضري في المحافظة الواحدة ليس بعيدا عن هذه الرؤيا ايضا اذ عند النظر في حجم المدن والمناطق الحضريه والتسلسل الهرمي لها ، يمكن ان نؤشر بسرعة ان هناك مدينة رئيسة مهيمنة ضمن النظام الحضري للمحافظة وتمثل مركز وقطب تنموي قي المحافظة يجتذب معظم الاستثمارات التنموية .

ومع استمرار بقاء مدينة بغداد بالمرتبة الاولى فانه من المتوقع ان يحدث نوع من التقدم النسبي خلال الخمس سنوات القادمة نحو تراتب افضل للنظام الحضري للمدن العراقية نتيجة اعادة توزيع التخصيصات بشكل متوازن ونشر مشاريع التنمية والاستثمار مكانيا ، اذ تم اعداد نظام للتراتب الهرمي لمدن العراق للفترة المستقبيلة من عام 2013 وعام 2017 وحسب توقعات لسكان المدن الرئيسية في العراق التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء والتي اعتمدت على نتائج الحصر والترقيم لعام 2009 كأساس لها، الجدول رقم 3، وبتطبيق قاعدة التراتب الهرمي للمدن المعروفة بقاعدة زيف ، يتوضح من الشكلين رقم 9، 10 .. تراتب هرمي يتحسن تدريجيا مع زيادة النمو في مدن مهمة كالبصرة والسليمانية .

جدول 3 حسابات تراتب النظام الحضري للعراق للخطة الخمسية 2013-2017

المحافظة	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2013	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2017	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم
بغداد	6,478,449	6478449	7,207,972	7207972
البصرة	2,132,504	3239225	2,372,640	3603986
نينوى	2,094,123	2159483	2,329,937	2402657
السليمانية	1,680,818	1619612	1,870,091	1801993
أربيل	1,412,817	1295690	1,571,911	1441594
ذي قار	1,216,929	1079742	1,353,964	1201329
كركوك	1,053,594	925493	1,172,237	1029710
النجف	962,444	809806	1,070,823	900996
بابل	904,889	719828	1,006,786	800886
دهوك	872,247	647845	970,468	720797
الانبار	796,825	588950	886,553	655270
كربلاء	747,081	539871	831,208	600664
ميسان	740,865	498342	824,292	554459
واسط	738,728	462746	821,915	514855
ديالى	728,930	431897	811,013	480531
القادسية	674,561	404903	750,522	450498
صلاح الدين	655,791	381085	729,638	423998
المثنى	331,311	359914	368,619	400443

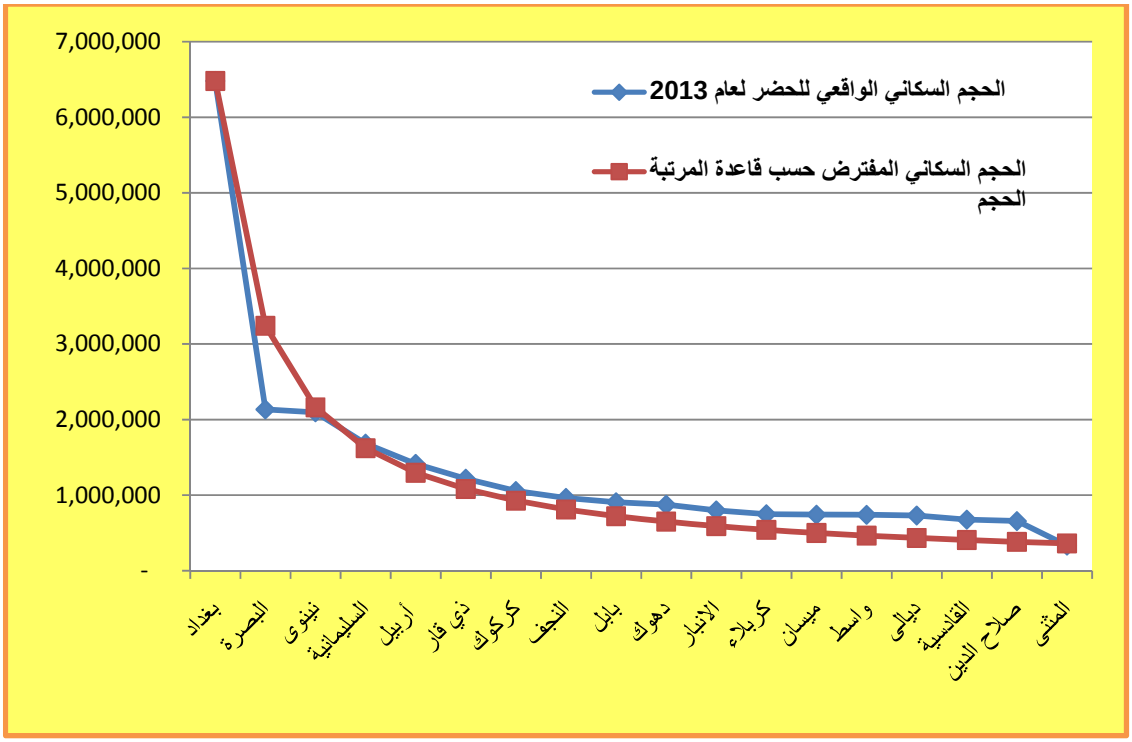

الشكل رقم 9 تراتب النظام الحضري في العراق لعام 2013

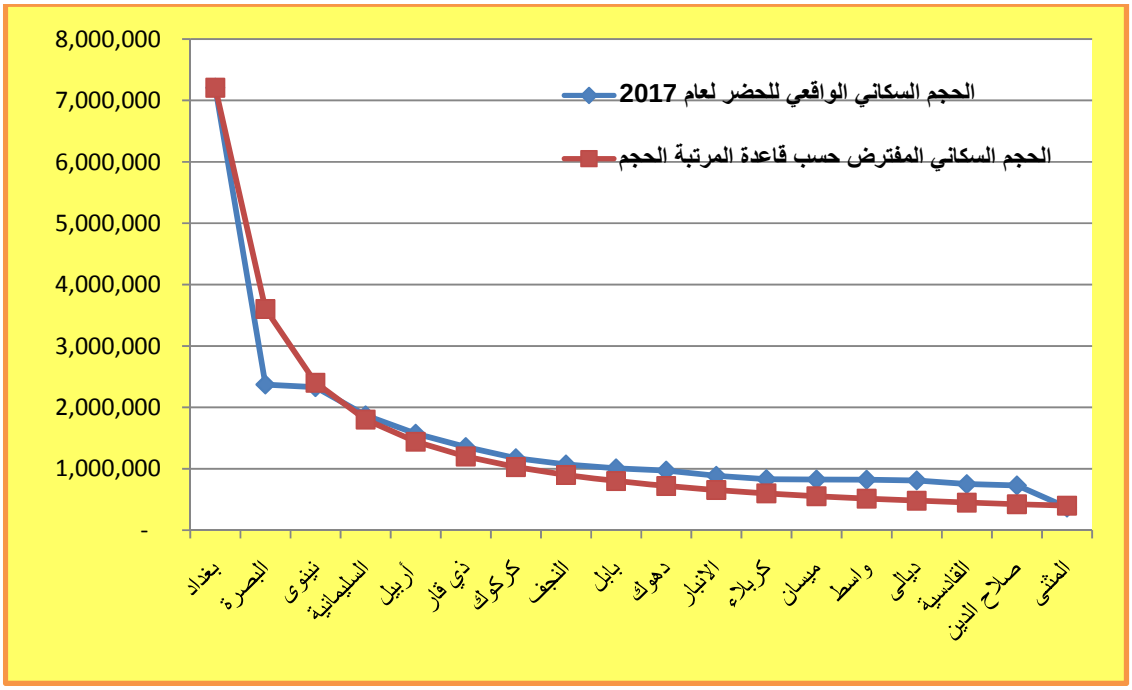

الشكل رقم 10 تراتب النظام الحضري المتوقع في العراق لعام 2017

ورغم استمرار هيمنة المراكز الرئيسة التقليدية في العراق فقد تم تأشير تطور نسبي في النظام الحضري متمثلا بنمو عدد من المدن الصغير والمتوسطة بنسب اعلى وهي مدن تلعفر والفلوجة والرمادي وكربلاء والسماوة رغم ان هيمنة الكبرى لازالت هي السمة البارزة في النظام الحضر في العراق، الشكل رقم 11.

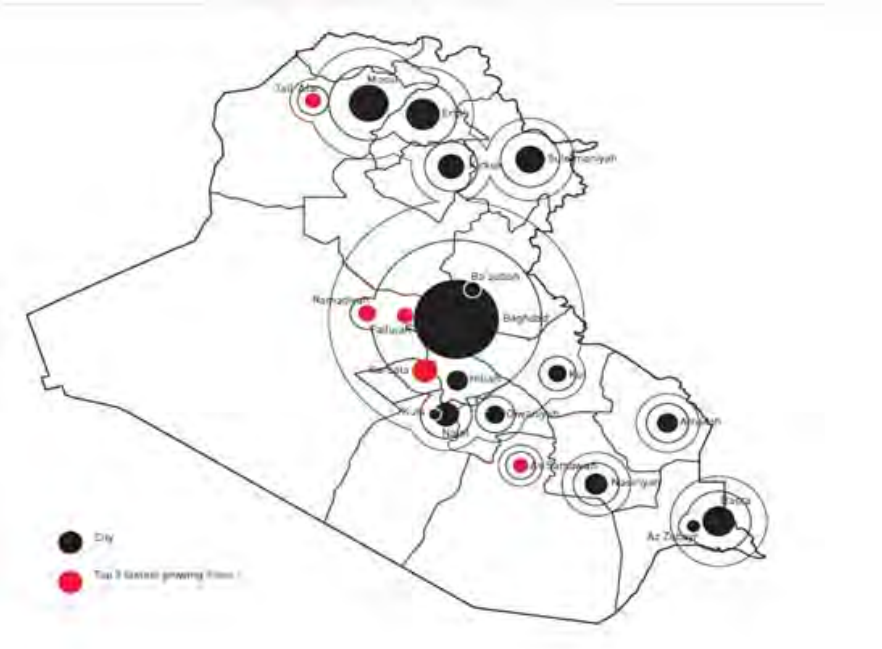

الشكل رقم 11 يمثل موقع المدن العشرين الكبرة في العراق ، واللون الاحمر يمثل المدن الاسرع نموا

5.2.1 التباين المكاني ومؤشرات الاستقطاب

يعكس الاختلال في النظام الحضري وجود ثنائية للتنمية من خلال مراكز محددة للتنمية لها ميزة نسبية من التطورات والوفورات الخارجية كوفورات الموقع والتي حققت افضلية في استقطاب الاستثمارات ، ويلاحظ من الشكل رقم (12)، ومن خلال استخدام معيار معامل الموقع بان نتائج التحليل اظهرت بان محافظة بغداد استقطبت المشاريع الصناعية في كافة الانشطة الصناعية وهذا

يعكس ظاهرة التركز الصناعي لهذه المحافظة والتي تمتعت بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت كل الصناعات وبفروعها المختلفة .

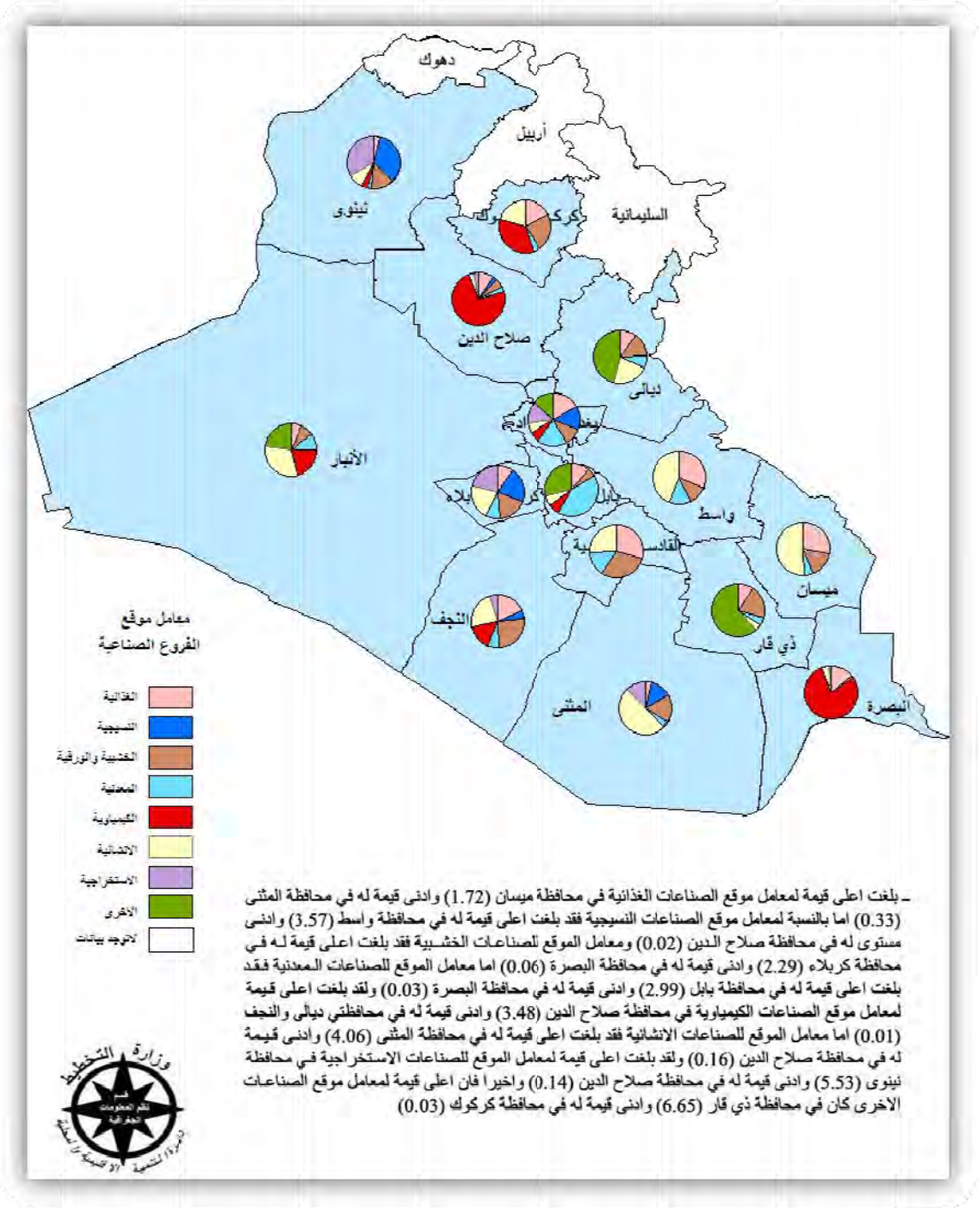

الشكل رقم 12 التباين المكاني في تحليل معامل الموقع للفروع الصناعية في محافظات العراق لعام 2010

6.2.1 نظام النقل المكاني الممتد

تمتد شبكة النقل في العراق سواء كانت طرق المركبات او خطوط السكك الحديد تمتد طوليا بموازاة محوري دجلة والفرات، الشكل رقم 13، والتي ادت تقليديا الى تركز الفعاليات والمستقرات البشرية وفق هذين المحورين ، وافتقار مناطق اخرى من العراق الى محاور تنموية مما ادى الى زيادة حجوم المرور وفق هذه المحاور التقليدية بشكل كبير وشكل ضغطا متزايد على الطرق الرئيسية في العراق مما يتطلب معه المزيد من كلف الصيانة للطرق فضلا عن الحوادث المرورية العالية مقارنة مع العديد من دول العالم الاخرى التي تقل نسب الحوادث فيها، الشكل رقم 14، فضلا عن كلف التأخير العالية في زمن الرحلات وانعكاس ذلك سلبيا على القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تتأثر بالنقل.

يسهم هذا الامتداد الطولي بضعف الترابط والتشابك الصناعي الزراعي فضلا عن بقية القطاعات الاقتصادية والتشييد مما يتطلب انشاء شبكات من الطرق الشعاعية تربط المدن الصغيرة والمتوسطة وخلق محاور جديدة للتنمية في العراق.

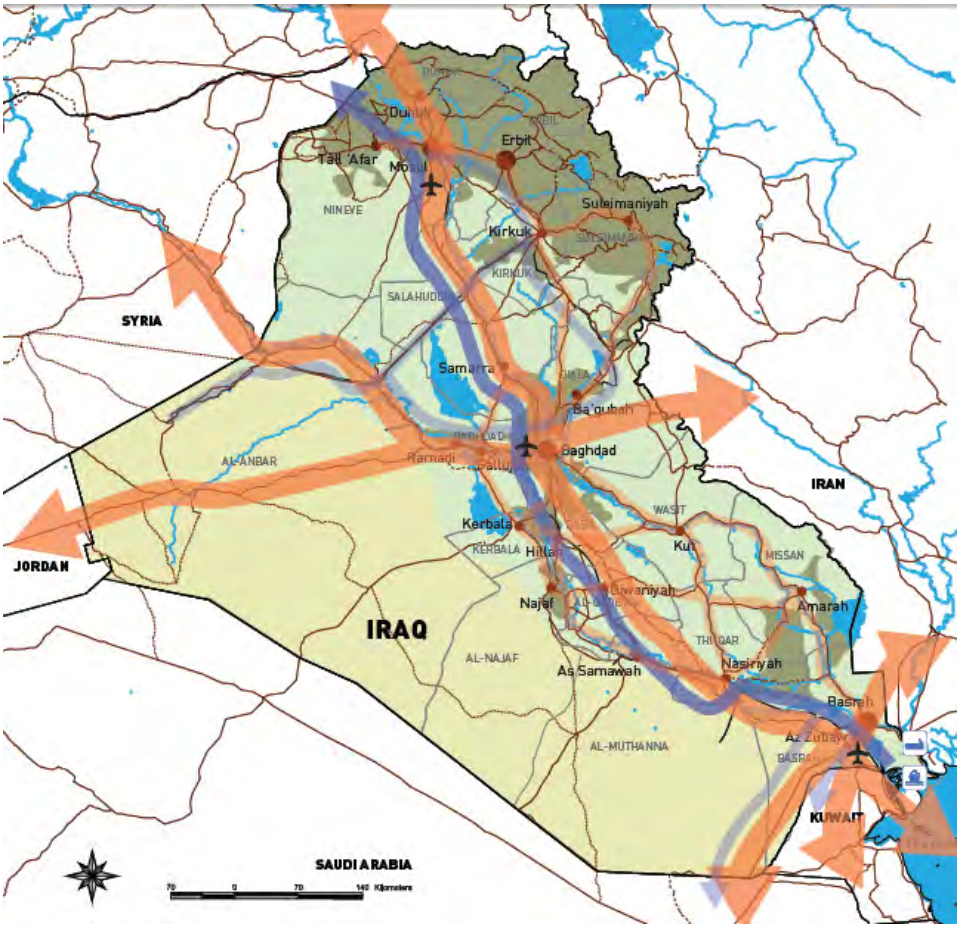

الشكل رقم 13 شبكة النقل في العراق ويلاحظ تركز الامتداد الطولي مما يتطلب محاور شعاعية وشبكية للحركة

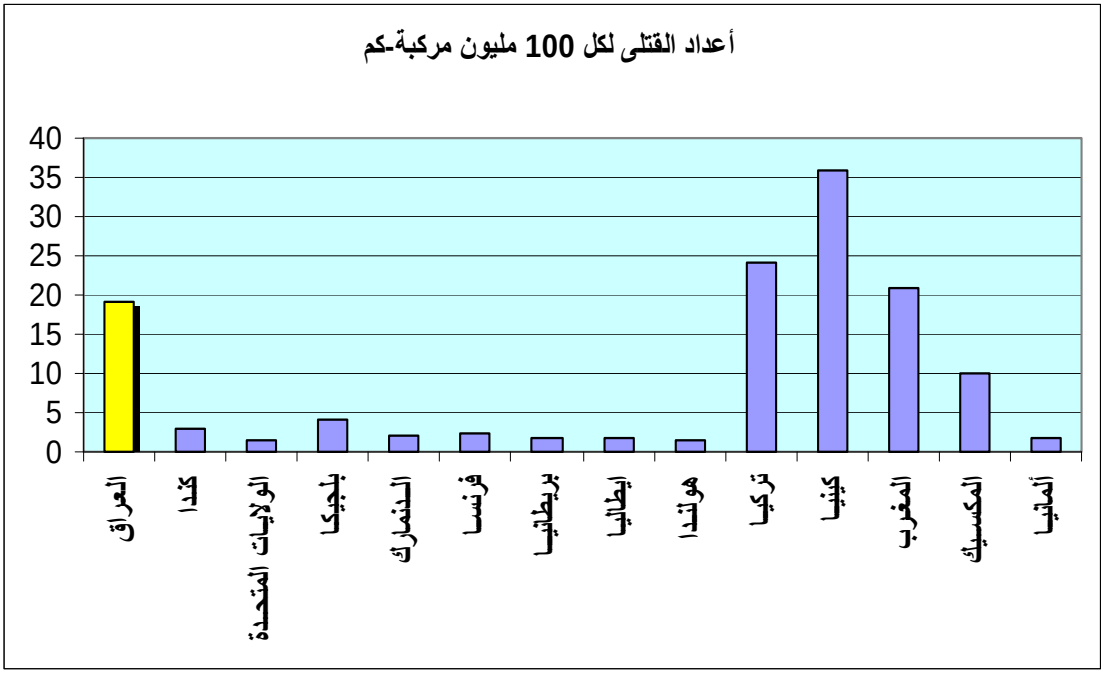

الشكل رقم 14 المعدل السنوي لاعداد الوفيات في العراق نتيجة لحوادث المرور مقارنة بعدد من دول العالم

7.2.1 تدهور مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية فيها

شهدت معظم مدن العراق تدهورا كبيرا في مراكزها التقليدية وتم التجاوز على العديد من الاحياء والابنية ذات الطابع التراثي والتأريخي ، الشكل رقم 15، وقد ادى هذا التدهور الى :

- فقدان المناطق التاريخية والأثرية لطابعها المميز نتيجة الاهمال او نتيجة تغيير استعمال اجزاء منها او نتيجة شقها الى اجزاء بفتح شوارع ومسارات جديدة لحركة السيارات فيها مما اثر عليها وعلى جمالية واجهاتها بشكل سلبي ومثال ذلك منطقة شارع حيفا حيث اصبحت المناطق القديمة خلف البنايات الحديثة ذات مناظر ملوثة بصريا وذات تاثيرات سلبية على ساكنيها ،علاوة على ما تسببه حركة النقل من تلوث واهتزازات عنيفة تؤثر على حالة وعمر المبانى التاريخية بتلك المناطق ، الشكل رقم 16.
- فقدان الاتصال البصرى والتتابع الحضرى فى المناطق الاثرية القديمة نتيجة لهجوم العمارات الحديثة واقتحامها لهذه المناطق بلا أى ضوابط .
- تدمير او سوء الاستعمال وانعدام الصيانة الدورية للاحياء، الشكل رقم 17، و للمبانى الاثرية وارتفاع منسوب المياة الجوفية أدى الى تشويه بعضها بصريا واثر على سلامتها

وتسبب فى انهيار أجزاء منها وقد يكون ذلك مقصودا من قبل صاحب المبنى لتغيير استعماله .

- تشوه بعض المبانى التاريخية نتيجة لأعمال الترميم التى تتم باستعمال خامات غير متوافقة مع الخامات الاصلية للمبنى

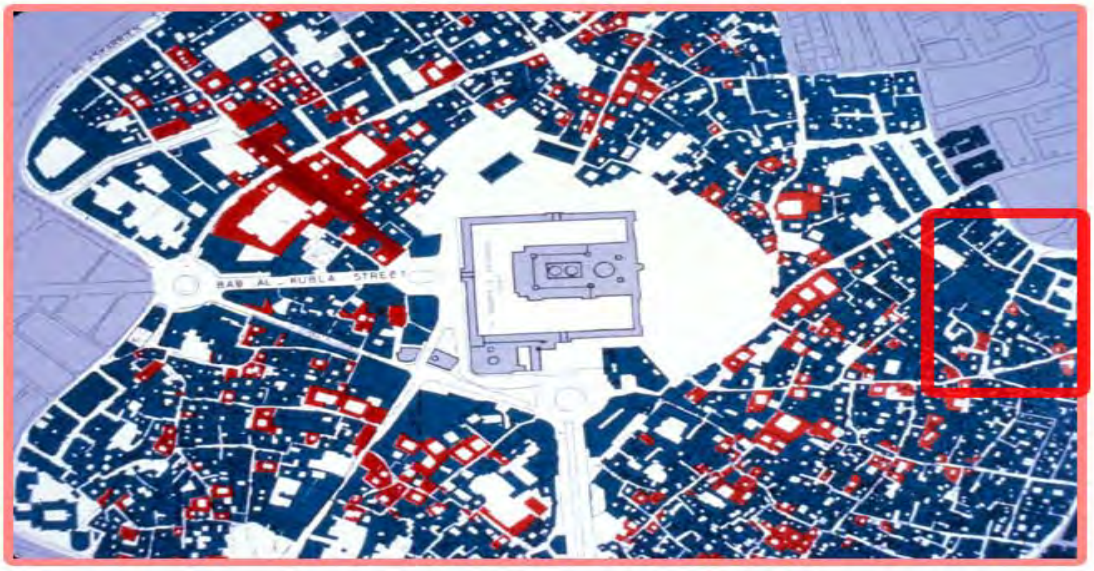

الشكل رقم 15 الشوارع التجارية التي تخترق المناطق التراثية واثرها في تدهور المعالم التراثية في مدنية الكاظمية ببغداد

الشكل رقم 16 تدهور المشهد الحضري لمركز مدينة كربلاء اذ يلاحظ تلوث المشهد البصري بالعلامات التجارية واسلاك الكهرباء

الشكل رقم 17 الشكل يمثل قلعة كركوك التأريخية قبل وبعد ان كانت مركز حضري مفعم بالحياة الى ان تم ازالة معظم مبانيها التراثية والاثرية في عقد التسعينات من القرن الماضي

مما حتم على تبني سياسة تنمية المناطق الحضرية في مراكز المدن وخاصة ذات الطابع التراثي اذ يتم العمل على التنمية الحضرية للمناطق ذات الخصوصية كالمناطق التراثية ومراكز المدن حيث اعدت دراسات تصميمية متكاملة لمنطقة الكاظمية ولشارع الرشيد في بغداد ، ولمنطقة الحرمين في كربلاء، والموصل القديمة ، ولمركز مدينة الكفل القديمة في محافظة بابل ،، وغيرها من المراكز الحضرية التقليدية، والشكل رقم 18 يظهر مخطط التنمية الحضري لمدينة الكاظمية في بغداد. والمهم في ذلك كله هو ايجاد وسائل عملية لتنفيذ هذه المخططات في الواقع الحقيقي للمدن.

الشكل رقم 18 التوسعة المقترحة للمسجد والروضة الكاظمية في بغداد

8.2.1 التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات

برزت العديد من المشكلات والمحددات للتنمية ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية مما يحفز المحافظات على المطالبة بمزيد من الصلاحيات الدستورية لها للحد من الاشكاليات التي تسببها هذه التداخلات .

رغم اقرار الدستور العراقي منذ عام 2005 والذي اوضح طبيعة توزيع الصلاحيات بين الادارات المختلفة في العراق من خلال تخصيص مواد للصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والتي تكون فيها الاولية لرأي الحكومات المحلية عند الخلاف فضلا عن الصلاحيات الاخرى التي انيطت بالحكومات المحلية ،

اذ حصرت المادة (110) من الدستورصلاحيات السلطات الاتحادية بتسع نقاط هي: رسم السياسات الخارجية ومنها "الاقتصادية والتجارية السيادية" وسياسة الامن الوطني وتنفيذها والسياسة المالية والجمركية واصدار العملة وتنظيم امور المقاييس "السيطرة النوعية" والجنسية والترددات البثية ووضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية وتخطيط سياسات الموارد المائية التي مصدرها من خارج العراق والاحصاء والتعداد العام للسكان؛ وبذلك فان هذه المادة قد اطلقت بشكل غير مباشر صلاحيات الاخرى غير المذكورة اعلاه لتكون من اختصاصات سلطات الاقاليم والمحافظات، ولو ان الدستور فصل في مواد لاحقة عن اختصاصات اخرى والية ادارتها اذ اشار في المادة (114) الى جملة من الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم منها: ادارة الكمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها ورسم السياسة البيئية وسياسات التنمية والتخطيط العام والسياسات الصحية والتربوية ورسم سياسة الموارد المائية الداخلية، واكد الدستور ان الصلاحيات المشتركة التي ذكرت في المادة (114) تكون فيها الاولوية للحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات في حالة الخلاف بينهما.

غير ان هناك عددا من المشكلات والمحددات للتنمية التي اشارت اليها المحافظات ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية وهذا ما ظهر من خلال تطبيق قانون رقم 21 الخاص بالمحافظات مما ادى الى طرح العديد من الرؤى والافكار بهدف تنظيم العلاقة بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات ا للحد من الاشكاليات التي تسببها هذه التداخلات . ان الانتقال من نظام مركزي الى نظام لا مركزي تتوزع فيه السلطات بشكل افقي بين الوزارات والمحافظات يتطلب مزيدا من الجهود للتنسيق وبناء القدرات ، فضلا عن اهمية تفعيل العمل بالنافذة الواحدة من اجل تعزيز الاستثمارات الاجنبية وتهيئة البيئة المناسبة لها لتحقيق اهداف التنمية .

9.2.1 انتشار المناطق العشوائية في محافظة بغداد والمحافظات الاخرى

تعرف العشوائيات السكنية بانها التصرف الكيفي الغير محكوم بتخطيط مسبق او مبرمج في اتخاذ مكان ما والسكن فيه . والعشوائية هنا نسبية في علاقة هذا السكن مع السكن المنظم في اطار المخططات الاساسية للمدن ، والتجمعات السكانية وما يحكمها من سياسات تنفيذية وقد تشيد هذه المساكن ضمن الاراضي المخصصة للاستعمالات غير الاستعمال السكني كالمناطق الخضراء والمناطق الزراعية او الصناعية.

صاحبت عملية التحضر في المدن ظاهرة العشوائيات او السكن العشوائي كأحدى السمات البارزة للتضخم الحضري وإنَ انتشار هذه العشوائيات في المناطق الحضرية هي من أصعب المشاكل في المدن العراقية بسب صعوبة تلبية حاجة سكانها للمساكن وأتساع رقعة الاحياء والمناطق السكنية العشوائية، الشكل رقم 19 ، وتعد الاحياء العشوائية واحدة من أبرز مظاهر التضخم الحضري بكل ما فيها من مشاكل تخطيطية واجتماعية وبيئية واقتصادية وبكل ما فيها من إهدار لمستوى البيئة الحضرية ، فتبرز آثار التضخم الحضري أو النمو الحضري المبكر على هيئة تجمعات تنمو باشكال عشوائية في مراكز المدن وعلى أطرافها .

كما تبرز العديد المشاكل التخطيطية الناجمة عن مناطق السكن العشوائي :

- تأخير وإعاقة برنامج إعادة الاعمار، إذ إن هذه التجاوزات على مساحات مهمة من النسيج الحضري للمدينة يعرقل تخطيط وتنظيم استعمالات الأرض فيها.
- تغيير استعمالات الأرض (صناعة ، وزراعة ، وخدمات ،ونقل، وملاعب او مناطق خضراء) إلى الاستعمال السكني سيؤدي إلى خلل في أسس ومعايير تخطيط المدن .
- التأثير المباشر في المخطط الأساس عن طريق عدم انتماء هذه التجاوزات إلى النسيج الحضري للمدينة، فهي تفتقر إلى النسق الهندسي والمعايير التخطيطية . إذ ُتعد اغلب مناطق السكن العشوائي مناطق متهرئة بسبب طبيعة أبنيتها التي شيدت بدون إجازات بناء ، وبدون تصاميم نظامية، ومن مواد بناء رديئة كما تفتقر هذه المناطق إلى خدمات البنى التحتية والفوقية .
- تجاوز هذه المناطق على شبكات الماء والكهرباء التابعة للمناطق المجاورة مما يشكل ضغطا على خدمات هذه المناطق النظامية .
- الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للمدينة ،إذ إن نسبة عالية من سكان هذه المناطق هم من خارج المدينة، والبعض منهم من المهجرين, ومعظم هؤلاء يعانون البطالة و مشكلة البطاقة التموينية والتسجيل في المدارس ومشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة.

إن احد أهم المؤشرات على وجود التجاوزات ، ونشوء المناطق العشوائية وحجمها هو عدد الدور المتجاوزة ، إذ إن عدد الدور السكنية يبين بشكل جلي حجم المشكلة ، ففي مدينة بغداد على سبيل المثال كانت أعلى نسبة لمشيدات السكن العشوائي قد ظهرت في بلدية الغدير وبلغت (4617) دار سكنية ، وبنسبة (25.6%) من مجموع التجاوزات في مدينة بغداد ، ثم تليها بلديات بغداد الجديدة

والشعلة والصدر الأولى ، وهي على التوالي (23.22%) و (15.83%) و(11.47%) ، في حين إن اقل نسبة تجاوز في بلدية المنصور(65) دارا سكنية ، وبنسبة تكاد تكون (0.36 %) ، ثم تليها بلديات الكرخ بنسبة (0.83%) والرشيد (1.21%) على التوالي، وعلى مستوى الاسر اظهرت احدث المسوحات لعام 2012 ان عدد العوائل التي تسكن في مناطق عشوائية 35688 اسرة تسكن ضمن 49 منطقة عشوائية في قاطع 9 نيسان الذي يضم بلديتي الغدير وبغداد الجديدة مما يعكس مدى حجم المشكلة و تفاقمها في مدينة بغداد.

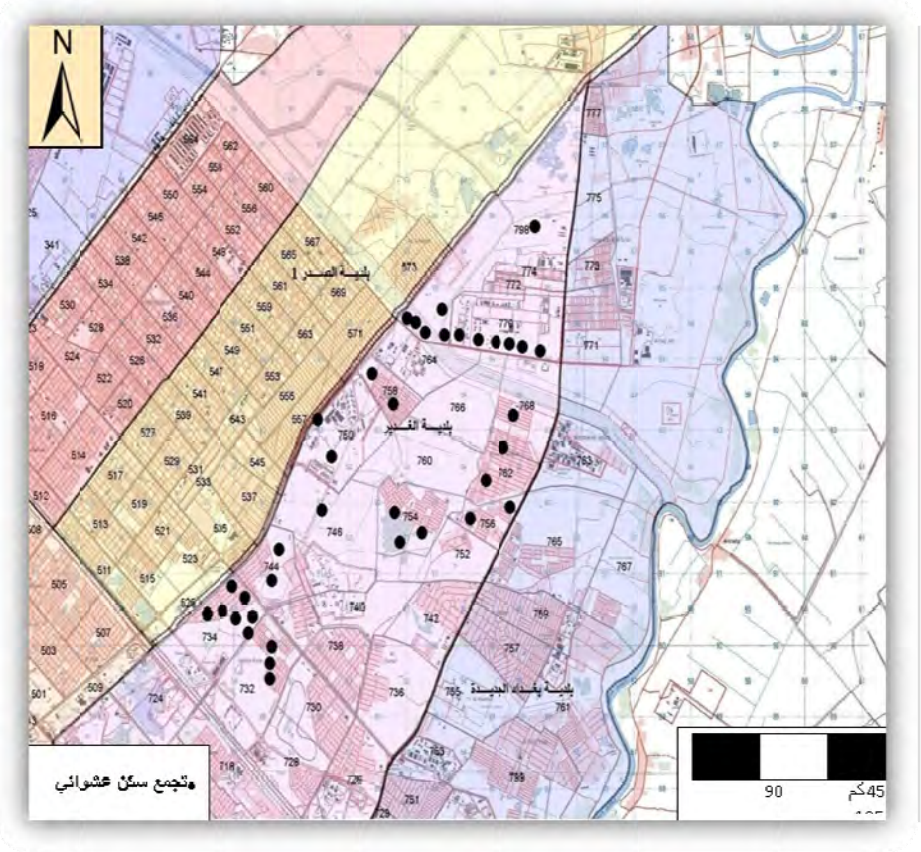

الشكل رقم 19 التوزيع المكاني لتجمعات السكن العشوائي في بلدية الغدير ببغداد

ورغم السعي الى اعداد الخطط الهيكلية على المستوى المحافظات التي انجزت او جاري العمل عليها كمخططات لمحافظات المثنى، الشكل رقم 20، و بابل ، وصلاح الدين والنجف و واسط ، من اجل ايجاد رؤية مستقبلية للتنمية المكانية المحلية لاستعمالات الارض وتكاملها مع المحافظات المجاورة ومع خطط وسياسات التنمية المكانية الوطنية للعراق .فضلا عن اعتماد المخطط الاساس وبدائله المقترحة لمدينة بغداد، الشكل رقم 21، والذي يجري اعداده حاليا وفق السياسات المكانية لخطة التنمية الوطنية ، وغيرها من مدن العراق التي اعدت لها مخططات اساسية لحل المشكلات التي تواجه المدن ومنها مشكلة العشوائيات فأن تفعيل مثل هذه المخططات وتنفيذها يتطلب بذل المزيد من الجهد مع مراعات مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

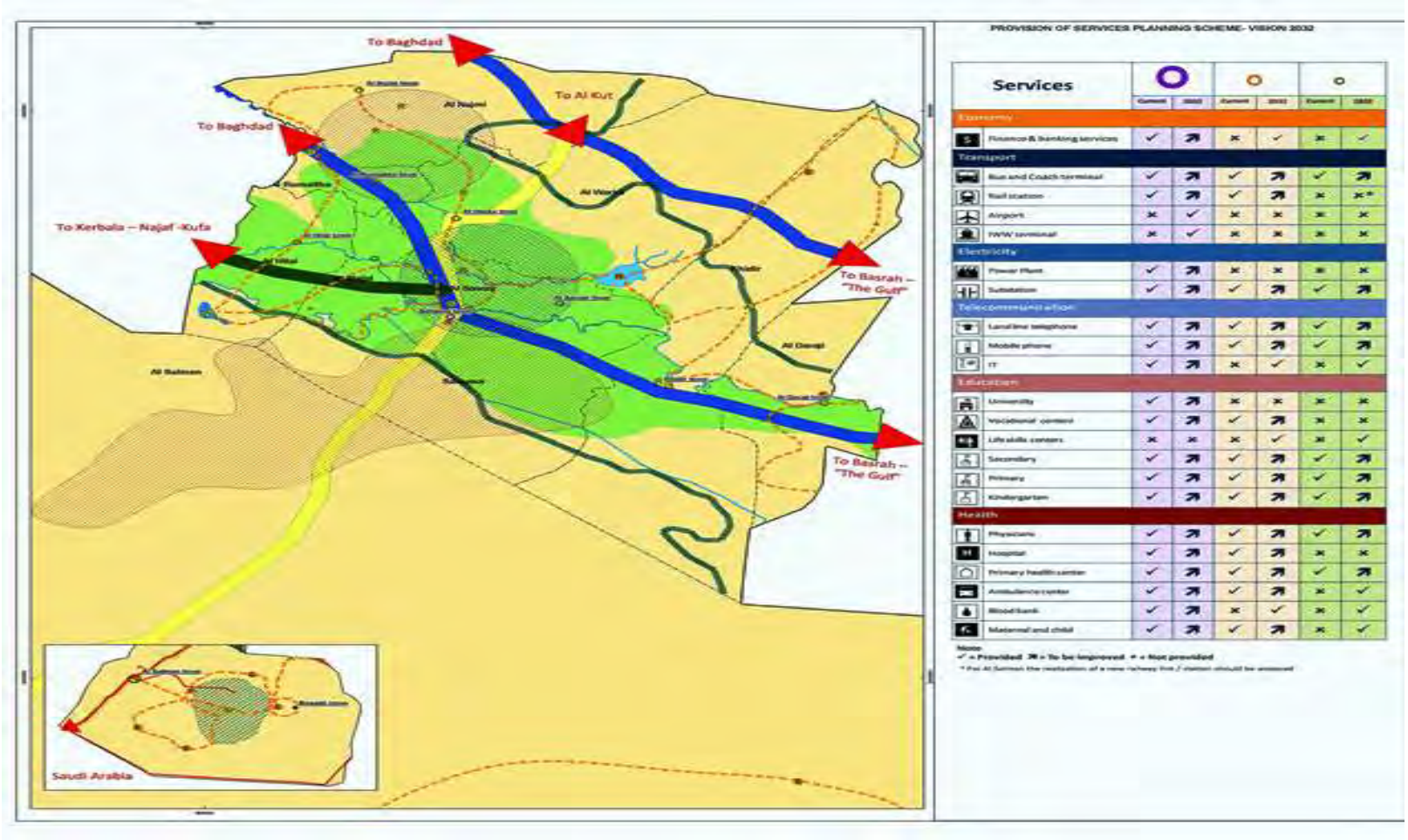

الشكل رقم 20 جانب من المخطط الهيكلي لمحافظة المثنى

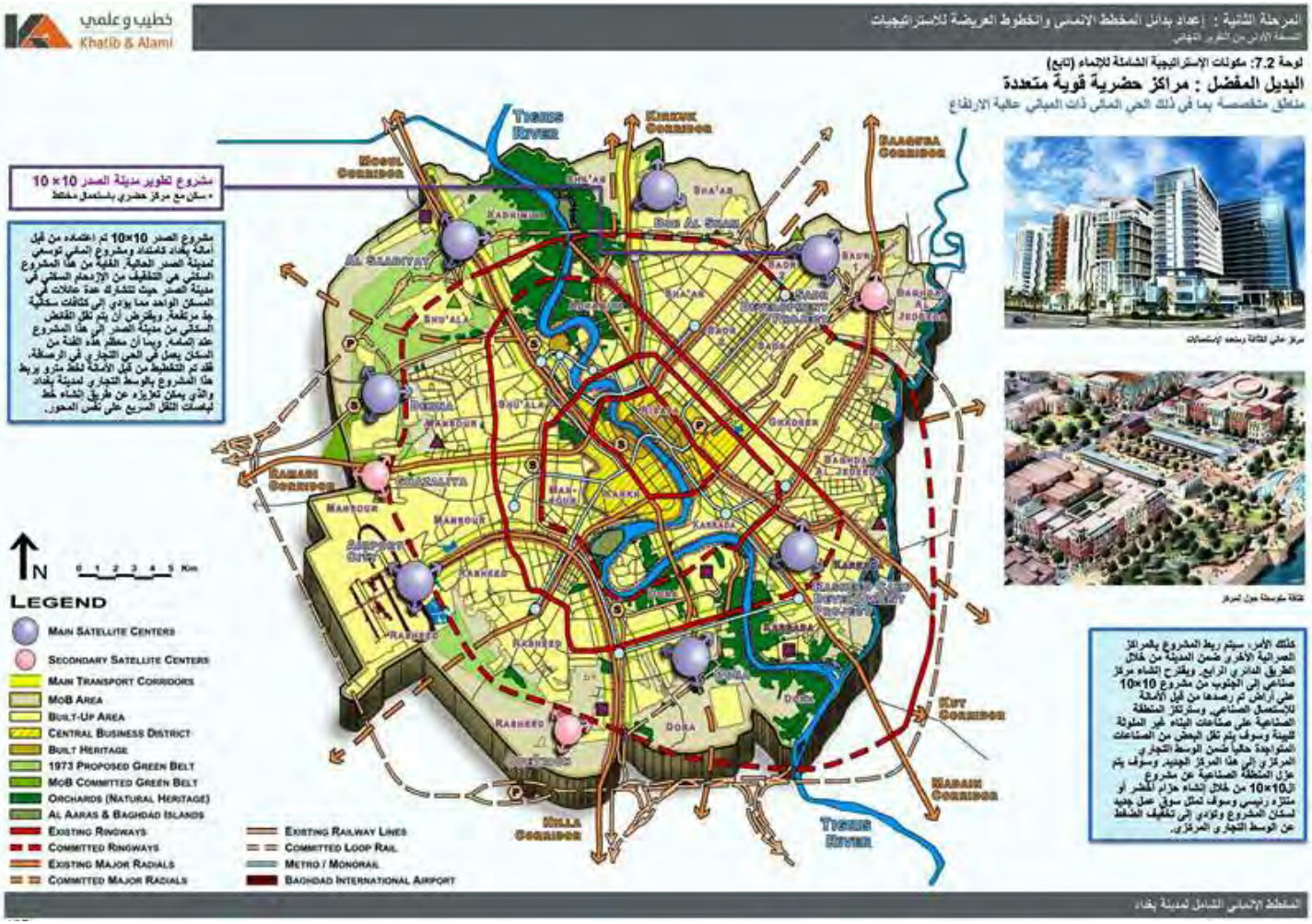

الشكل رقم 21 بدائل المخطط الاساس الذي يجري العمل على اعداده لمدينة بغداد

3.1 الامكانات والمزايا النسبية في المحافظات

تتميز البنية المكانية في العراق بتنوعها ففي حين تتميز محافظات مثل البصرة وميسان وكركوك وذي قار بالحقول النفطية تتميز محافظات اخرى بانها الاولى في الانتاج الزراعي مثل نينوى وصلاح الدين فيما تحوي محافظات الانبار والنجف والمثنى على مجموعة من المعادن والرمال التي تدخل في صناعات السمنت والزجاج وغيرها ، وتضم البنية المكانية للعراق ما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات السياحية الدينية في محافظات كربلاء والنجف وبغداد وصلاح الدين والاصطياف في محافظات اقليم كردستان ، تشتمل محافظات اخرى على منافذ حدودية مهمة للاقتصاد الوطني والمحلي مثل مؤانئ البصرة ومنافذ صفوان والشلامجة في البصرة ومنفذ طريبيل والوليد في الانبار والمنذرية في ديالى ، وتعد الانهار والاثار والتنوع في التضاريس من جبال وسهول ووديان وانهر وبحيرات واهوار في مختلف محافظات العراق من اهم مميزات التنوع في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في العراق .

رغم ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والترب الصالحة للزراعة والصناعات الانشائية ووجود نهري دجلة والفرات ورافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكربوهايدارتية الضخمة التي حيا بها الله عز وجل ارض العراق ووجود وانتشار بنى ارتكازية ومراكز تنمية رئيسة وثانوية على عموم محافظات العراق يوفر الاساس الملائم للانطلاق لتصحيح البنية المكانية للتنمية باتجاه عمليات الاعمار واعادة الاعمار من خلال توزيع الانشطة الاقتصادية والخدمات بشكل اكثر توازناً وتكاملا وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة او جزء منها وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف ويحجم من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والتوزيع الهرمي غير المناسب للمستقرات البشرية ، ويمكن ابراز اهم الامكانات والمزايا التي تتمتع بها كل محافظة بالاتي:-

محافظة بغداد :-

تعد محافظة بغداد من اهم المحافظات في العراق لكونها عاصمة العراق وذات ثقل سكاني كبير يشكل ثلث سكان العراق حيث بلغ سكانها استنادا نتائج الحصر والترقيم "7239562 " مليون نسمة لعام (2012) مما يجعلها اكبر مدينة في العراق من ناحية عدد سكانها ، تقع محافظة بغداد في وسط العراق وبهذا الموقع تميزت بعدة مميزات نسبية فهي تضم عدد كبير من الاستثمارات الصناعية الكبيرة في مختلف الفروع الصناعية إلى جانب العديد من الصناعات الصغيرة الحرفية التقليدية والتي تسوق منتجاتها إلى مختلف محافظات العراق وقد ساعد على ذلك موقعها في قلب العراق والإمكانات البشرية والمادية والتفوق التقليدي كونها مركز النمو الرئيسي في العراق وتنوع الإمكانات الصناعية والتجارية ، وتمتلك مساحات زراعية ومصادر للمياه متمثلة بنهر دجلة وامكانات سياحية مهمة وخاصة السياحة الدينية والأثرية ،ووفرة الامكانات والكوادر البشرية وتركز اغلب الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية فيها، والقدرة التنافسية والتسويقية للمحافظة اذ تلعب دورا هاما ورئيسيا ليس على صعيد العراق فقط بل على مستوى الشرق الاوسط والعالم

محافظة نينوى :-

تتميز بكونها ثاني اكبر المحافظات ومن اهم خصائصها هو تنوع طوبوغرافية الارض فيها ومرور نهر دجلة ووجود سد الموصل ولها اهمية كبيرة في انتاج الحبوب وخصوصا محصولي الحنطة والشعير اذ تشكل نسبة (54%) من انتاج الحبوب في العراق لذا فهي تعتبر سلة العراق الغذائية كما وتتميز بميزات نسبية مهمة ومنها وجود مساحات زراعية كبيرة ووجود مصادرللمياه متمثلة بنهر دجلة وكثرة العيون والابار وامتلاكها ثروة حيوانية تعادل ربع الثروة الحيوانية في العراق ووجود صناعات عديدة مثل صناعة النسيج والالبسة الجاهزة والالبان والسكر والاسمنت والادوية وغيرها وتمتلك المحافظة ثروة معدنية متمثلة بالكبريت والذي هو اكبر احتياطي للكبريت في العالم والنفط ومعادن اخرى والتي تدخل كمواد اولية في العديد من الصناعات ووجود مصفى القيارة الذي يقوم بانتاج المشتقات النفطية وخصوصا مادة القير وتتميز بموقع جغرافي له اثر في تنشيط التجارة مع سوريا والدول الاخرى المجاورة كما وتتميز بامكانات سياحية طبيعية ودينية واثرية ووفرة الموارد البشرية فيه.

محافظة البصرة:-

تعد البصرة المركز التجاري الرئيسي وعاصمة العراق الاقتصادية، إذ تتميز البصرة بموقعها المتفرد على الخليج العربي الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق ، وبامتداد يقارب من 110 كيلو متر على شط العرب ويقع مركز المدينة على بعد 67 كيلومتر عن الخليج وهي ثغر العراق ومنفذه للاتصال بالعالم الخارجي وتجاورها ثلاث دول (السعودية ، الكويت ، ايران)، تتصل مع العالم الخارجي بحرا عبر ثلاثة خطوط ملاحية، وفيها أربعة موانئ (خور الزبير، أم قصر، المعقل، أبو فلوس) ومطاراً دولياً، ومنفذين بريين (سفوان مع الكويت والشلامجة مع إيران) وتتنوع موارد البصرة وكثرة عوائدها، إذ حبا الله البصرة بثروات كثيرة وجعلها مدينة الخيرات بامتلاكها اكبر احتياطي نفطي يقدر(67.8) مليار برميل وهو يمثل 59% من إجمالي الاحتياط النفط العراقي، وفيها 15 حقلا منها 12 منتجة، وتنتج بالمعدل بحدود 2 مليون برميل يومياً.

وتتوافر فيها الإمكانات الزراعية والتجارية والبشـــرية التـي تؤهلها لتكـون من أهم مـدن المنطقة، ففـي المجال الزراعي يساعد تنوع التربة في البصرة من مزيجية وطينية غدقة ورملية ومناخ ملائم للتنوع في الإنتاج الزراعي مما يشجع زراعة المحاصيل الإسـتراتيجية والتمـوروالطماطة اما في المجال الصناعي فتتوفر في البصرة مقومات لعدد من الـصناعـات النفطيـة وخاصة الغازية والبتروكيمـاوية والأسمـدة والحـديد والصلـب.

وعلى الصعيد التجاري فقد ســاعد وجود المنافذ الحدوديـة والموانـئ على تنشـــيط الحركة التجارية في البصرة كما إن وجود مناطق الاهوار بتنوع مواردها ومناظرها الخلابة، ساعد في توفر الثروة الحيوانية والسمكية والنهرية والطيور التي تشكل عنصرا مهما في التنوع البايولوجي في العراق، كما إنها توفر فرصة مستقبلية للسياحة الطبيعية طيلة أيام السنة.

محافظة بابل:-

تتميز محافظة بابـل بعدد من المميزات التي تجعلـها ذات اهمية نسبيـة بيـن محافظات الـعراق اذ تـعد محافظة بابـــل مركزا مهما في منطقة الفـــرات الاوسط فهي محافظة زراعية بالدرجة الأولى لامتلاكها مقومات الإنتاج الزراعي كالأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة ومصادر المياه إضافة للأيدي العاملة المتخصصة بالزراعة وذات التنوع الانتاجي الزراعي والحيواني كالمواشي والدواجن والاسماك والنحل ومرور نهر الفرات من الشمال الى الجنوب ،كما وتمتلك المحافظة قاعدة صناعية

عريقة وكبيرة بالنسبة للصناعات النسيجية والمكائن والمعدات وصناعة السيارات ،وتتمتع المحافظة بوجود اماكن لا قامة المشاريع السياحية والترفيهية اذ تمتلك العديد من المقامات والاضرحة المقدسة للائمة والاولياء الصالحين يمكنها الاسهام بخلق حركة سياحية دينية واسعة ،وتحتوي مناطق اثرية واسعة لاقدم الحضارات التي عرفتها البشرية في بابل وكيش وبور سيبا وكذلك في منطقة الكفل والطليعة حيث تمتلك المحافظة (157) موقع أثري أبرزها مدينة بابل التاريخية و (100) موقع ديني أبرزها مرقد الإمام القاسم والإمام الحمزة (عليهم السلام) أبناء الأئمة الأطهار، كما تمتاز بوفرة الأيدي العاملة الماهرة وفي الاختصاصات المتعددة للنهوض بواقعها التنموي على الصعد الاجتماعية الاقتصادية والخدمية.

محافظة كربلاء :-

تتميز محافظة كربلاء بمميزات نسبية اذ تعتبر من اهم المراكز السياحية الدينية في العراق لوجود مرقدي الأمامين الحسين والعباس "عليهما السلام " ، وتتميز بمقومات سياحية طبيعية لوجود بحيرة الرزازة وعين التمر اضافة للمواقع الأثرية السياحية المتعددة في المحافظة . وتتمتع بامتلاكها أمكانات زراعية حيث توجد فيها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ومناطق البساتين حيث تزرع الخضروات والفواكه واشجار النخيل، ووجود امكانات صناعية وخاصة الصناعات الأستخراجية لمقالع الرمل وصناعة مواد البناء كالأسمنت والطابوق ، وامتلاكها الامكانات البشرية والايدي العاملة والخبرات الفنية في المؤسسات الحكومية ووجود جامعة كربلاء والمؤسسات العلمية .

محافظة ديالى :-

تتميز محافظة ديالى بموقعها حيث تقع وسط العراق وتكمن اهميتها الموقعية بوجود منفذين حدوديين هما " منفذ المنذرية ومنفذ مندلي " مع ايران وهذه الطرق من اقصر الطرق التجارية الى العاصمة بغداد وهي تمثل (4,1%) من مساحة العراق ويبلغ عدد سكانها (137103) نسمة وهو يمثل (4,3 %) من مجموع سكان العراق ، وتمتلك اهمية زراعية حيث تشكل اراضيها الزراعية اكثر من (41%) من مجموع مساحة المحافظة واحتوائها على مناطق واسعة لبساتين الفاكهة ، ووجود حقول نفط وحقول غاز واعدة ، ووجود منشأت صناعية كبيرة متمثلة بصناعة الكهربائيات ومعامل للصناعات الغذائية والأنشائية ووجود المناطق السياحية الطبيعية.

محافظة ميسان :-

تمتلك محافظة ميسان عدة ميزات نسبية من اهمها ان لها حدود مشتركة ومنافذ حدودية مع ايران والتي يمكن استثمارها للتبادل التجاري وتشكل مساحتها نسبة (3.7%) من مجموع مساحة العراق وتمتلك مساحات صالحة للزراعة تقدر نسبتها (3.6%) من مجموع المساحات الصالحة للزراعه في العراق ،كما وتعتبر المحافظة من المراكز المهمة لأنتاج النفط في البلد حيث توجد فيها حقول النفط والغاز ومقومات صناعية لامتلاكها مواد اولية لمعامل قصب السكر ومعامل الورق ومعمل الزيوت والبلاستك بالأضافة الى الصناعات الأنشائية كالطابوق والحصى ،كما وتتوفر فيها مقومات سياحية متمثلة بوجود الأهوار والتي تؤهلها لكي تكون مركزا سياحيا ومصدرا للثروة الحيوانية والسمكية والزراعية وكذلك السياحة الأثرية والدينية حيث تمتلك المحافظة (305) موقع اثري.

محافظة كركوك :-

لمحافظة كركوك اهمية خاصة بالنسبة للعراق فهي حلقة وصل بين المناطق الجبلية والمناطق السهلية اذ تشكل نسبة (4.13%)من مجموع سكان العراق واهم المميزات النسبية التي تتميز بها هي امتلاكها لمقومات اساسية لقيام الصناعه اذ تعتبر المحافظة من مراكز الأنتاج المهمة في العراق بأنتاج النفط والصناعات النفطية وانتاج الغاز والكبريت والصناعات الأنشائية والأسمنت ، وتتمتع المحافظة بمقومات زراعية اذ توجد فيها مساحات صالحة للزراعه تقدر بنسبة(61%) من مجموع مساحة المحافظة وتتميز بانتاجيتها العالية لمحصولي الحنطة والشعير والذرة الصفراء وخاصة قضاء الحويجة . كما وتمتلك ايضأ امكانات سياحية طبيعية وتأريخية ودينية كالمساجد والمزارات والكنائس وقلعة كركوك .

محافظة صلاح الدين :-

ان اهم مايميزها هوموقعها وسط العراق وأمكاناتها الزراعية اذ تتوفر فيها مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة اذ تشكل المساحات الصالحة للزراعة (12%) من مجموع المساحات في العراق ، بالاضافة الى توفر مقومات صناعية فيها اذ تمتلك العديد من المشاريع الصناعية الكبرى على مستوى البلد مثل

مصفى بيجي ومعمل ادوية سامراء والأسمنت والزيوت والمنظفات مما يجعلها قطبا صناعيا اساسيا على مستوى العراق ،وتوجد فيها امكانات سياحية دينية تأريخية واثرية متمثلة بالروضة العسكرية "مرقد الأمام على الهادي والحسن العسكري " وامكانات سياحية طبيعية متمثلة ببحيرة الثرثار، كما وتوجد فيها امكانات علمية متمثلة بجامعة تكريت وجامعة سامراء وتوفرامكانات مادية وبشرية اذ ما تم استثمارها بشكل صحيح وجعل المحافظة قطب مهم من اقطاب التنمية الزراعية والصناعية والسياحية المهمة الجاذبة للنشاط الأقتصادي من خلال توفير بنية تحتية وتوسيع الفرص الأستثمارية لتحقيق التنمية الأقتصادية " الزراعية والصناعية ".

محافظة الانبار:-

لها دور متميزحيث تجاور عدة محافظات وهي (نينوى، صلاح الدين، بغداد، كربلاء، النجف، بابل) كما وتجاور دول عربية وهي (سوريا والاردن والسعودية) لذلك تعد بوابة العراق الغربية اذ تمتلك اربع مجمعات للمنافذ الحدودية يمكن استثمارها لانعاش التجارة ، وبهذا الموقع تميزت المحافظة بعدة مميزات نسبية من اهمها المساحة الشاسعة للمحافظة اذ تشكل اكبر مساحة بالنسبة لبقية المحافظات في العراق، ووفرة الموارد الطبيعية اذ تمتلك المحافظة العديد من الموارد المعدنية كالفوسفات والغاز الطبيعي والرمل الزجاجي والسمنت والكبريت والمواد الاولية الاخرى والتي لها دور مهم في قيام العديد من الصناعات، وتوجد في المحافظة مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية على امتداد نهر الفرات ومناطق واعدة للاستثمار الزراعي في البادية الشمالية وكذلك وجود مياه جوفية يمكن استغلالها في الزراعة كما وتمتاز المحافظة بوجود مواقع سياحية طبيعية مثل بحيرة الحبانية والرزازة والثرثار اضافة الى توفرالمياه الكبريتية والعيون في حديثة وكبيسة وامكانية استخدامها للعلاجات الطبية.

محافظة المثنى:-

تعتبر محافظة المثنى من المحافظات الحدودية اذ تحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي ، وهي ثاني اكبر المحافظات مساحة اذ تمثل مايقارب (12%) من مساحة العراق وبموقعها هذا تميزت بالعديد من المميزات النسبية من اهمها كونها زراعية لوجود نهر الفرات واراضي شاسعة بضمنها مناطق البادية التي تصلح للزراعة وانتاج المحاصيل الزراعية كما وتتمتع بامكانات صناعية حيث تتوفر فيها المواد الاولية لبعض الصناعات (كمعمل سمنت المثنى ومعمـل سمنت الجنوب ومصفى النفط في المثنى) ووجود مملحة السماوة التي تعتبر كمصدر للمـادة الاولية لكثير من الصناعات ، والمـواقع الاثرية (اثار الوركاء) والسياحية الطبيعية(بحيرة

ساوة) ووجود جامعة المثنى التي تعد رافد علمي وبحثي وتوفرالايدي العاملة واتساع نسبة السكان في سن العمل والنشطيين اقتصادياً .

محافظة القادسية :-

ان مايميز محافظة القادسية هو اراضيها الواقعة ضمن منطقة الفرات الاوسط ويغلب طابع الخصوبة على اراضيها وتشكل نسبة (1,9%) من مجموع مساحة العراق ، وتتمتع المحافظة بميزات نسبية عديدة من اهمها امتلاكها لمساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة (14200) دونم ومن اهم منتوجاتها الزراعية الرز والشعير ، كما وتمتلك ثروة حيوانية جيدة من الابقار والجاموس ، وتتمتع بامكانات صناعية اذ توجد العديد من المصانع مثل صناعة المطاط واطارات السيارات ومصانع النسيج، وامكانات سياحية يمكن استغلالها وتطويرها لتشجيع وتنمية السياحة في المحافظة كالمناطق السياحية الاثرية والطبيعية (هور الدلمج) الذي يقع بين محافظتي القادسية وواسط.

محافظة ذي قار :-

وتتميز بعدة مميزات نسبية اذ تتمتع بوجود امكانات وثروة نفطية كبيرة متمثلة بوجود عدد من الحقول النفطية الكبيرة منها حقل الغراف والرافدين وحقل ابو عامود وحقل الصبة وحقول اخرى غير مكتشفة يمكن استثمارها في مجال الصناعة التحويلية ويؤمل ان تكون من احدى اهم المحافظات المنتجة للنفط والغازحيث يقدر نسبة الاحتياطي النفطي بأكثر من (6مليارات برميل) بالاضافة الى الموارد المعدنية والمواد الاولية الاخرى، وتضم المحافظة اراضي زراعية واسعة وشبكة من قنوات الري ووجود مسطحات مائية كبيرة متمثلة بمناطق الاهوار يمكن استثمارها لاغراض اقتصادية (تربية الاسماك والمواشي وللسياحة الطبيعية) ، وامتلاكها مواقع اثرية وامكانات سياحية كبيرة وموارد بشرية والتي تعتبر عنصر مهم من عناصر التنمية في المحافظة.

محافظة واسط :-

وتمثل مساحتها بنحو (3,9%) من مجموع مساحة العراق ومن اهم المميزات التي تتمتع بها موقعها كونها محافظة حدودية اذ انها تحد ايران من جهة الشرق وبهذا الموقع يكون لها اهمية تجارية وسوق واسعة يمكن الاستفادة منها باقامة مشاريع خدمية

وتجارية وسياحية ، كما وتتمتع بمقومات زراعية كالاراضي الصالحة للزراعة والوفرة النسبية للمياه ووجود سدة الكوت والثروة الحيوانية ،كما وتمتلك المحافظة مقومات نفطية اذ تنتج البترول من حقل الاحدب وتوفرالموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والجبس والتي تدخل كمواد اولية لكثير من الصناعات بالاضافة الى مقالع الحصى والاسمنت والجص والسيراميك ، ووجود مقومات سياحية متمثلة بهور الدلمج والتي يمكن تطويره وجعلة منطقة سياحية ومحمية طبيعية .

محافظة النجف :-

تتميز المحافظة بمميزات نسبية من اهمها امتلاكها مساحات من التربة الصالحة للزراعة والتي يمكن استثمارها في الانشطة الزراعية تبلغ مساحتها نسبة (6,6%) من مساحة العراق وتقع مساحة (5%) من المحافظة ضمن السهل الرسوبي اما باقي المساحة فتقع ضمن الهضبة الغربية ,

وتمتلك مقومات صناعية كالصخور الصناعية والخامات (حجر الكلس والجبس والحصى والرمل) والدولومايت والكبريت واليورانيوم . ومن اهم المميزات ايضأ والتي تتمتع بها هي السياحة الدينية لوجود مرقد الامام علي ابن ابي طالب(عليه السلام)وعدد كبير من المناطق السياحية الدينية والمواقع الاثرية، وكذلك توفر الامكانات البشرية والتي يمكن استثمارها في دعم التنمية الزراعية والصناعية والسياحية اذ بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا (54%) من مجموع السكان .

محافظة اربيل :-

ان اهم ما يميز ها هو وقوعها شمال العراق على الحدود التركية من الشمال والحدود الايرانية من الشرق أذ تتمييز بطبيعتها الخلابة الجميلة المتمثلة بوجود أشهر السلاسل الجبلية في اقليم كوردستان، أذ تقع قمة جبل حصاروست كأعلى قمة جبلية في العراق في شمال شرق أربيل ، وتضم مجموعة كبيرة من أجمل المصايف كمصيف بيخال وشقلاوة وشلالات كلي علي بك والمناطق الاثرية والتأريخية والتي تتوزع على مختلف مناطق المحافظة اذ تعتبر قلعة اربيل من اقدم المدن المعروفة في العالم بتأريخها الممتد لأكثر من (6000) عام والمنارة المظفرية وتل قصر وغيرها ، كما وتتمتع بامكانات زراعية لانتاجها الحبوب كالقمح والشعير والمحاصيل الزراعية الاخرى واشجار الفواكه ، أضافة الى امتلاكها الثروات الطبيعية واهمها النفط والمعادن الفلزية واللافلزية والاحجار الكلسية والرخام ،وهنالك أربعة طرق خارجية مهمة تربط مدينة أربيل بباقي محافظات ومناطق العراق وخارجه ولعل أشهرها الطريق الذي ينطلق من أربيل وينتهي عند معبر حاج عمران عند الحدود العراقية الايرانية ، وطريق أربيل- كركوك الذي يربط ما بين هاتين المدينتين المهمتين، وكذلك يربط هذا الطريق أربيل ببغداد بأتجاه

الجنوب انطلاقا من كركوك ويربطها عن طريق كركوك أيضا بالسليمانية بأتجاه الشرق. وهنالك طريقان خارجيان آخران مهمان أيضا وهما طريق أربيل- الموصل، وطريق أربيل- دهوك وكل هذه الطرق الرئيسة الى جانب مجموعة طرق ثانوية تشكل الشرايين التي تربط أربيل بباقي المناطق المجاورة خصوصا والعراق عموما.

محافظة السليمانية:-

تتميز محافظة السليمانية بحدودها المشتركة مع ايران من جهة الشمال والشرق اذ تضم السليمانية عدة اقضية من أهمها قضاء بنجوين الذي يعتبر موقعاً استراتيجيا لكونه أحد المنافذ الحدودية المهمة بين إقليم كوردستان وإيران ، كما يشتهر بتوفر كميات كبيرة من المعادن مثل الحديد وأحجار المرمر على جبالها ووجود حقول للنفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كور مور ، فضلاً عن المواقع الأثرية التي تعود إلى آلاف السنين مثل (قلعة كجي) ، وتوجد العديد من المصايف السياحية الجميلة في المحافظة منها مصايف أحمدآوا، سرجنار، دوكان، وجبل ازمر الشهير في المدينة وغيرها. وفي المحافظة أيضا سدان كبيران انشئ في خمسينات القرن الماضي، وهما سد دوكان وسد دربنديخان وتشتهر المحافظة بالزراعة وخصوصاً الحبوب واشجار الفواكه وبنجر السكر ، وكذلك كثرة المراعي الطبيعية فيها. وتميزت المدينة ايضاً بسمتها الثقافية أذ يوجد بها جامعة من أكبر الجامعات بإقليم كردستان العراق وهي جامعة السليمانية .

محافظة دهوك :-

تعتبر محافظة دهوك من المحافظات ذات الاهمية وخاصة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، فان الاثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على أهميتها ففيها العديد من المواقع الاثرية ، فضلا عن موقعها المتميز وذلك لوقوعها على الحدود التركية من الشمال ومرور خط مواصلات دولي استراتيجي فيها يربط العراق وتركيا والعالم الخارجي، وكذلك مرور خط انبوب النفط المار من كركوك إلى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية، تتميز محافظة دهوك بتضاريسها المتنوعة من جبال شاهقة بالغة الوعورة والتعقيد اذ تحيط الجبال بالمدينة من ثلاث جهات ، الى السهول الفسيحة والغنية بمواردها الزراعية والتي تشكل المنطقة الجنوبية للمحافظة اذ تشتهر بكثرة بساتينها وفاكهتها وخصوصاً اشجار الكروم والخوخ ، ووجود الموارد المائية المتمثلة بروافد نهر دجلة والعديد من المساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعة ، وكل ذلك يشكل قوة زراعية وصناعية ومناطق سياحية جميلة اذ ان الشلالات تعتبر من أهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية ، ووجود حقول النفط مثل حقول تاوكي وحقول اميدية ووجود الكثيرمن المعـــــادن المهمة مثل: الكبريت، والفوسفات والرخام .

3.1 الرؤى المكانية

خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافا فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات العراق وتقليل الفجوه التنموية بين الحضر والريف والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية للاقاليم والمحافظات وبما يقود الى تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والامكانات والميزات النسبية لمختلف مناطق العراق ومحافظاته ويسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية والتركز الشديد للسكان والنشاط الاقتصادي السائد حاليا.

4.1 الاهداف ووسائل تحقيق الاهداف

الهدف الاول : تقليل التباين المكاني بين المحافظات

وسائل تحقيق الهدف :

1. توزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات المختلفة وبما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات وفق المعايير التخطيطية والكفاءة الاقتصادية بالنسبة للقطاعات السلعية .
2. تعظيم استغلال الامكانات والميزات النسبية للمحافظات
3. استثمار مبدأ الانشطة المحايدة موقعيا بالنسبة للمناطق التي تعاني من مشاكل خاصة او ضعف في الامكانات التنموية .
4. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الاقل نموا من خلال سياسات الاعفاءات والرسوم والضرائب
5. استمرار اعداد الدراسات التنموية لمستويات التفاوت التنموي بين المحافظات ومستويات الحرمان واعتمادها في عملية توزيع الاستثمارات ضمن الموازنات السنوية .

الهـدف الثـاني: تقليـل التفـاوت الحضـاري بـين المنـاطق الحضـرية والريفية

وسائل تحقيق الهدف :

1. تأمين الخدمات العامة في المناطق الريفية .
2. استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية بشكل جيد.
3. ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية وفيما بينها لغرض تعزيزاستثمار هذه المناطق اقتصاديا وخاصة في الزراعة .
4. استكمال دراسات التنمية الريفية المتكاملة للمحافظات .
5. اعطاء اولوية في تقديم الخدمات الى القرى المرشحة للتطوير او القرى التي لا تقل كثافاتها السكانية عن 1000 نسمة .
6. تبني قانون للتخطيط العمراني في العراق يؤمن شمول القرى والمناطق الريفية بالخدمات البلدية وضمن مهام الوحدات الادارية التابعة لها .

الهدف الثالث :تحسين تراتيب النظام الحضري في العراق

وسائل تحقيق الهدف :

1. ايجاد مناطق خالية او مناطق استثمارية في كافة المحافظات وخارج مراكز المحافظات المخدومة بمجمعات سكنية خاصة بها .
2. اسغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الاستثمارات والبنى الارتكازية نحوها .
3. التوسع في اقامة المدن الجديدة والمدن التوابع حول المدن الكبرى وخاصة تلك التي تعاني من محددات التوسع المستقبلي .
4. توجيه الانشطة المحايدة موقعيا نحو المدن الصغيرة او بطيئة النمو مثل الجامعات والكليات والمعاهد التقنية .
5. نقل الانشطة التخزينية والانشطة الصناعية من مراكز المدن وخاصة الكبرى الى الضواحي والمدن الصغيرة والمتوسطة وفق أسس تخطيطية تراعي المعاييرالبيئية .

الهدف الرابع :تكامل انظمة النقل المختلفة

وسائل تحقيق الهدف :

1. استكمال الطرق السريعة والشريانية بين المحافظات كطريق المرور السريع رقم (2) والطرق الحولية حول المدن الكبرى بما فيها بغداد .
2. استكمال ربط الطريق السريع رقم (1) بالمراكز الحضرية التي يمر بالقرب منها واعادة تأهيل هذا الطريق .
3. الربط العرضي بالطرق بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة .
4. تعزيز شبكة الطرق الريفية ووفق اولويات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة .
5. تعزيز شبكة الطرق التي تربط المنافذ الحدودية بالمدن التي ضمن محاورها وغير المربوطة حاليا .
6. تنفيذ مسارات سكة الحديد المزدوجة في المناطق غير المخدومة بخطوط سكة حديد ووفق مواصفات حديثة ضمن محوري بغداد كوت ناصرية بصرة، بغداد كوت عمارة بصرة
7. تحسين الخطوط الحالية وتحويلها الى خطوط مزدوجه وفق سرعة 250كم /ساعه .
8. تنفيذ خط سكة حديد بغداد كركوك والذي يتفرع الى اربيل والى السليمانية.
9. تنفيذ خط السكة الدائري حول بغداد .
10. تعزيز النقل العام في المدن وخاصة الكبرى منها للحد من ازدحام الطرق .
11. تنفيذ شبكة لقطارات النقل الحضري (المترو)
12. انشاء مطارات في مناطق متعددة في العراق وفق نتائج دراسات جدوى فنية واقتصادية .

الهدف الخامس :التجديد الحضري لمراكز المدن واعادة النظر باستعمالات الارض الحضرية

وسائل تحقيق الهدف :

1. وضع دراسات متكاملة عن مناطق التجديد الحضري في المدن العراقية وخاصة الكبيرة .
2. تفعيل الاستثمار في مناطق التجديد والتأهيل الحضري ووفق المخططات الاساسية للمدن ودراسات التجديد الحضري وبمختلف وسائل الاستثمار بما فيها بيع العقارات للشركات المستثمرة او ايجاد شراكة بين مالكي العقارات والشركات المطورة .
3. نقل الاستعمالات غير اللازمة للمدن كالاستعمالات الصناعية والتخزين الى مواقع ملائمة داخل اوخارج المدن وضمن مجمعات متخصصة مصممة لهذه الاستعمالات .

4. التزام امانة بغداد والبلديات بالاستعمالات والمعايير التخطيطية النافذة وعدم السماح بالتجاوز على نوع الاستعمال او تجزئة العقارات دون المعاير التخطيطية المقرة .
5. الحفاظ على الموروث التاريخي والمعماري للابنية من خلال تحفيز مالكيها على المحافظة عليها واستثمارها اقتصاديا .
6. تحويل بعض الشوارع التجارية والفرعية المزحمة في مراكز المدن الى شوارع خاصة بالمشاة مخدومة بنظام نقل جماعي مثل قطارات الترام وقطارات الانفاق .

الهدف السادس :تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية .

وسائل تحقيق الهدف :

1. استمرار تعزيز برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من خلال زيادة نسبة تخصيصات البرنامج الى اجمالي الموازنة الاستثمارية للدولة واتاحة مسؤولية المشاريع المحلية بالمحافظات كالمشاريع التربوية ،الصحية ، الخدمات البلدية ،الماء ، الصرف الصحي واية مشاريع يتحدد نطاق خدمتها بالمحافظة المعنية .
2. تعزيز دور الادارات المحلية في قرارات الوزارات الاتحادية فيما المشاريع التي تخدم المحافظة .
3. تفعيل مجالس التخطيط والتنمية في المحافظات التنسيق بين الوزارات الاتحادية والادارات المحلية .
4. بناء قدرات الكوادر المحلية بما يؤمن قيامها بادوارها المطلوبة بشكل جيد في مراحل التخطيط ،التنفيذ ، الاشراف والرقابة .
5. تعزيز التنسيق والتكامل بين مديريات التخطيط التابعة لوزارة التخطيط والجهات المختصة في الوزارات والحكومات المحلية واعداد خطط المحافظات بشكل تشاركي .
6. قيام المحافظات بتأمين العدالة والشفافية في توزيع ثمار التنمية على الوحدات الادارية كافة ضمن المحافظة المعنية وبما يتناسب مع حاجاتها وكثافتها السكانية وبالتنسيق مع المجالس المحلية للاقضية والنواحي.

الهدف السابع :معالجة مشكلة العشوائيات .

وسائل تحقيق الهدف :

1. وضع خطة شاملة لتحديد حجم المشكلة وتوزيعها المكاني .
2. اختيار السبل الملائمة لمواجهة المشكلة من خلال :

أ- اعادة تنظيم المناطق العشوائية في حالة امكانية تحقيق الحد الادنى من الشروط والمتطلبات التخطيطية والبيئية وشمولها بالخدمات الاساسية كافة .

ب- ايجاد مواقع لاعادة اسكان المتجاوزين في الحالات التي يتعذر اعادة تنظيم مناطقهم وان تتحمل الدولة متطلبات اعادة الاسكان او تأمين قروض ميسرة طويلة الامد .

ت- تأمين فرص عمل في مناطق اعادة الاسكان.